

- عدد الأجوبة الكتابية: 4.

كما نخطط المجلس الموقر علماً بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

انخرطت بلادنا في مسار تنموي يركز على إدماج المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، حيث تمت المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتوج هذا المسار باحتضان بلادنا للدورة الخامسة للمنتدى الإفريقي للتنمية المستدامة، في شهر أبريل الماضي، والتي انتخب فيه المغرب رئيسا للمنتدى بالإجماع.

لذا نسئلكم السيدة كاتبة الدولة، حول الإجراءات المتخذة من أجل تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكذا الإجراءات المتخذة من أجل الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في هذا المجال؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية

المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، لا بد من التأكيد على أن هناك تمايز بين أهداف التنمية المستدامة كإطار أممي، الحكومة والدولة ملزمة، ونحن في إطار بلورة إطار حكامه من أجل تنزيل كل الأهداف السبعة عشر، ثم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كمشروع مهيكل سيعمق التحول الهيكلي من أجل أن يكون نمو متواترا محدثا للثروة، التي احنا الحمد لله اليوم الحكومة عندها حصيلة مشرفة فيما يتعلق بتنزيل هذا الورش الكبير الذي يهم كل الفاعلين.

محضر الجلسة رقم 220

التاريخ: الثلاثاء 8 رمضان 1440هـ (14 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا سيدي الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

توصلت الرئاسة برسالة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، مفادها انتداب السيدة عائشة ايتعلا رئيسة للفريق.

وبالنسبة لجدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، لدينا استدرارك بإضافة سؤال موجه للوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامه، حول حكامه الصفقات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 14 ماي 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 7؛

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على جوابكم الشافي، الذي يؤكد تملككم لهذا القطاع الحيوي واستيعابكم لأهدافه وغاياته وإكراهاته كذلك. نحن في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي إرادة ملكية ومشروع مجتمعي مهم، رهانها هو تحسين الالتقائية بين مختلف المبادرات الحكومية ومبادرات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومبادرات المجتمع المدني، لتحقيق التنمية المستدامة في مجالات مختلفة.

السيدة كاتبة الدولة،

أن نمتلك إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة 2030/2017 هو مكسب حقيقي، لأن الإستراتيجية بمثابة خريطة طريق مكتملة ومتناسقة للأعمال التي يجب القيام بها خلال هذه الفترة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فهي توحد الرؤية والتصور لتحقيق الأهداف المنشودة.

كما أن هذه الإستراتيجية تتضمن أهدافا وإجراءات وأولويات ومؤشرات للقياس، وهذا نعتبره تطورا نوعيا في وضع الإستراتيجيات بحسب لكم، لأنه سيخرجنا من العموميات وسيسهل عملية تتبع الإنجاز والتقييم.

كما نغنم الشروع في إنجاز هذه الإستراتيجية مباشرة بعد المصادقة عليها في المجلس الوزاري في شهر يونيو 2017، لأننا نعرف أن عددا من الإستراتيجيات تولد ميتة وتبقى حبرا على ورق.

أتم السيدة كاتبة الدولة سهرتم على إرساء إطار للحكمة بإحداث اللجنة الاستراتيجية ولجنة القيادة، من خلال إصدار المرسوم الخاص بها والمصادقة كذلك على عدة مخططات قطاعية للتنمية المستدامة، وهذا من شأنه أن يعطي مصداقية للتخطيط، وكذلك يعطي مصداقية لأعمالكم ومنجزاتكم.

نحن في فريق العدالة والتنمية نقول بأنكم تسيرون في الاتجاه الصحيح، ومطلبنا هو الاستمرار في تنزيل هذه الاستراتيجية بكل عزم وإصرار، لأنها ستعزز مكانة المغرب في مجال التنمية المستدامة، إفريقيا ودوليا، وستجعلها يفي بالتزاماته بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنتنى إن شاء الله نجي وتستدعيونا للجنة من أجل إعطاء كل التفاصيل المتعلقة بحصيلة هاذ السنة ونصف وأيضا استشرافنا للمرحلة ديال 2030.

اليوم عندنا إطار حكمة كما قلتم، اليوم أيضا اعتمدت اللجنة الإستراتيجية برئاسة السيد رئيس الحكومة 19 مخطط عملي لتنزيل الاستدامة في القطاعات ذات الأولوية.

اليوم أيضا عندنا مخطط عملي للإدارة المثالية، نحن في إطار مباشرتها، كتابة الدولة للتنمية المستدامة بالمناسبة بدأت النقل المستدام بجوزتها اليوم لسيارات خضراء، بالإضافة اليوم في الإدارات كل الإدارات كيكون عملية الفرز ديال كل ما يتعلق بالغايات الإلكترونية والكهربائية.

أيضا غيكون عندنا إن شاء الله الافتتاح البيئي لكل الإدارات، بدينا مخطط مع كل القطاعات، بالإضافة إلى مخططات قطاعية اللي عندنا مكتب دراسات بالإضافة إلى خبراء وطنيين ودوليين غيواكو القطاعات من أجل أن نحقق واحد التحول هيكلية فيما يتعلق نرسمو مؤشرات وملامح النموذج التنموي اللي إن شاء الله غادي يكون فيه واحد الهامش كبير للاستدامة والمشروع التنموي المحدث للثروة والمحدث كذلك لخلق مناصب الشغل، على اعتبار اليوم أن التنمية المستدامة ليست موضوعا تديريا تقنيا، ولكن هو موضوع سياسي، رهان سياسي كبير بامتياز، وغتلاحظوها أن على المستوى الدولي اليوم كل القمم بما فيها المنتدى الاقتصادي العالمي كان من بين أولويات ما ناقش المسألة البيئية والتنمية المستدامة، وحتى من بين الإكراهات والإمكانات التي وضعها في أجندته 2021-2030 هو التوافق حول النموذج التنموي المستدام اللي بلادنا اليوم الحمد لله، أولا عندنا رؤية متبصرة لجلالة الملك حفظه الله متبصرة فيما يتعلق بالبوصلية اللي تمشي فيها بلادنا،.

بالإضافة إلى المخططات التي اليوم بدينا في أول إدماج للمؤشرات ديال التنمية المستدامة، باعتبارها في المذكرة الإطار التي تم إرسالها لكل القطاعات وتم اعتماد أول المؤشرات في بعض القطاعات، كان خاص الخارجية الداخلية مجموعة الوزارات اللي كين انخراط كبير على مستوى لجنة القيادة اللي تبحضرو لها كل الكتاب العامون بانخراط وبفاعلية من أجل أن نرسم جميعا بانخراط كل الفاعلين هذا المشروع التنموي المستدام لبلادنا، ولتتقاطع به في هم دولي وأمي.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه السكن غير اللائق في المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني لتقديم السؤال.

ولكن احنا نجتهد باش في هاذ المجال جد معقد تكون عندنا استباقية أكثر بتفعيل هذيك الوكالة المختصة إلى غير ذلك، وكذلك فيما يخص الأحياء الناقصة التجهيز كين عمل.

اللي بغيت نقول هو أن خاصنا تطورو المقاربة ديالنا مها كانت الإنجازات نحو مزيد من الاستباقية، نحو الاستشراق، التخطيط، الشفافية أكثر فيما يخص المعايير ديال الاستفادة أساسا في مدن الصفيح والتحكم في لأحة المستفيدين، المواكبة الاجتماعية إلى غير ذلك. بطبيعة الحال بالإضافة إلى مسألة توفير سكن ميسر لجميع الفئات، أساسا في العالم القروي والمستضعفين اللي مؤهلين يمسيو لهاذ الصفيح إلى غير ذلك، هذا هو التوجه العام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

نعرف جميعا الوضعية الصعبة التي يعيشها العالم القروي، خصوصا في المناطق الجبلية رغم المجهودات المقدرة للحكومة في تعميم الكهرباء، الماء الشروب، فك العزلة إلا أنه لازالت هناك العديد من الإكراهات التي تعوق التنمية فيه، وعلى رأسها وثائق التعمير التي يصعب معها على رؤساء الجماعات إعطاء رخص البناء، وبالتالي هذه العملية توقف عملية البناء، ونحن نعلم جيدا دور قطاع البناء في تحريك الدورة الاقتصادية وخلق فرص الشغل لفائدة شريحة واسعة من الشرائح النشيطة التي تعيش اليوم فترة عطالة دائمة، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكانة العالم القروي، ويشجع على الهجرة نحو المدينة.

السيد الوزير،

لا أحد يجادل اليوم في كون الهجرة القروية نحو المدينة هي أحد الأسباب المباشرة لتنامي ظاهرة العشوائيات، وهو ما يخلق ضغطا كبيرا على مجالاتنا الحضرية ويخلق أوضاع اجتماعية صعبة تفتقر إلى شروط ومواصفات الكرامة لفائدة ساكنتنا.

مرة أخرى نؤكد اليوم أن المجهودات الجبارة التي بدأتها الحكومات في محاربة السكن غير اللائق وتبدلونها اليوم لن تكون لها أية قيمة إذا لم تعالجوا أوضاع العالم القروي وساكنته وتشجيعه على البقاء في قرابه وجباله بمواصلتكم جهود التنمية فيه.

لذلك نؤكد لكم أن القنبلة الموقوتة التي تعوق هذه التنمية توقف عملية البناء والراجعة إلى إيقاف إعطاء الرخص الذي فرضه قانون 12.66 المتعلق بالتعمير ووثائق التعمير التي تفتقد إلى رؤية واضحة ومتكاملة لتنمية المجال وفق تطور اقتصادي واجتماعي يراهن على التنمية المستدامة.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعاني العديد من مدن المملكة من تنامي ظاهرة السكن غير اللائق بسبب الهجرة القروية نحو المدن، بحثا عن مستوى معيشي أفضل، وكذا عدم القدرة على الحصول على سكن لائق، نظرا لارتفاع أئمة كراء وشراء المساكن، مما أدى إلى ظهور أحياء الصفيح التي تفتقر للشروط الضرورية للحياة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتك لتجاوز الأسباب والعوامل التي تحول دون القضاء نهائيا على السكن غير اللائق بمختلف أقاليم المملكة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في الواقع أن الحكومة والدولة بصفة عامة منذ زمن تتقوم بمجهود كبير في محاربة السكن غير اللائق، لا المسألة ديال الصفيح، المباني الآيلة إلى السقوط، كذلك الأحياء ناقصة التجهيز، وبتناج بدون ما نجحنا في وضع حد لهذه الظاهرة.

بغيت فيما يخص القضية ديال الصفيح، نعطي بعض الأرقام، وهذه مناسبة اللي نصح واحد العدد بالأرقام اللي بانتي في الصحف اللي حقيقة مغلوطة.

فيما يخص برنامج مدن بدون صفيح، علجنا لحد الساعة 282 ألف براكا، الوحدات المنجزة اللي تنتظر الترحيل ديال المعنيين 32000، في طور الإنجاز 32000، إذن المجموع أكثر من 380000، غير مبرجة تقريبا 70000، المجموع 450000. هذا لا يعني أن اليوم كان 450000، كين تقدم كين إنجاز، ولكن بالفعل ما استطعناش نوضو حد لهاذ الظاهرة، وتندكر بأن الإحصاء الأصلي كان تيقول 270000 براكا، إذن هذا فيما يخص القضية ديال الصفيح، والآن نشغل على واحد النقطة سوداء أساسا في الدار البيضاء، أكثر من 30000 براكا، الصخيرات- تمارة أكثر من 20000 براكا ومراكش.

المباني الآيلة للسقوط، الإنجازات نحن أمام واحد الواقع متحرك معقد، بعض الإنجازات بالأسف ما استطعناش نوضو حد، والأسبوع اللي فات للأسف حدث مؤلم وانهار دار في مراكش أدت إلى ضحية رحمها الله،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

متفقين أن هاذ الإشكالية ديال التعمير بالعالم القروي مسألة أساسية، احنا نعمل حقيقة انطلاقا من أن العالم القروي عندو الحق في التنمية، عندو الحق في الاستثمار، الحق في السكن كذلك مسألة أساسية بالنسبة للسكان ديال العالم القروي، ومن الشروط ديال بروز طبقة وسطى، المسألة ديال السكن، نعرفو أن الطبقة الوسطى طموح قوي نحو القضية ديال السكن.

ولكن اللي خاصنا نؤكد عليه، خاصنا نخرموا هذه الحقوق، خاصنا نستجوبو لها، في نفس الوقت نخرموا واحد العدد بالإكراهات، واحد العدد ديال التوازنات تتعلق بالمسألة ديال السلامة ديال المواطنين، الحفاظ على الطابع الفلاحي ديال الأراضي ديانا، تجنب واحد تشتت مفرط للسكان، واحد التوازنات إيكولوجية إلى غير ذلك.

خاصنا نوقفو ما بين هذه الإكراهات والضرورة للاستجابة للحاجيات ديال المواطنين، وهذا تيفرض علينا مقارنة ترايبية المبنية على التشاور، لأن العالم القروي في الواقع خاصنا نستعملو الصيغة ديال الجمع، كان عوالم قروية ما بين الجبال، السهول، ما بين الساحل، الداخل، ما بين الحواضر والمدن، إلى غير ذلك.

أشنا هي المحاور ديال الاجتهاد؟

التغطية بوثائق التعمير مسألة أساسية هي الأرضية القانونية لتدبير المجال، بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص دالعالم القروي، وهذا تيفرض علينا بالفعل تطوير المقاربات ديانا، تحديد الدواوير والمراكز اللي عليها واحد الضغط عمراني ويكون عندها وثائق التعمير وبرامج إعادة الهيكلة، العمل على المراكز الصاعدة، ويكون واحد العرض سكني اللي تناسب واللي تيواكب الجهود ديال الدولة فيما يخص التأهيل ديال هاذ المراكز، إلى غير ذلك.

فيما يخص القانون، وأكد بأن بطبيعة الحال القانون قابل للتجويد، نشغل على ذلك، ولكن في نفس الوقت، تيدفع لواحد، فيما يخص قضية السكن تيوضع واحد العدد الدواوير فيما يخص الهكتار الواحد، المساحة المبنية، إلى غير ذلك، ولكن التوجه ديانا هو الليونة، مراعاة الخصائص والإحصائيات اللي عندي فيما يخص الوكالات الحضرية أن هاذ الليونة موجودة، في 2018 أكد على الرقم 60000 طلب ديال الرخص ديال البناء في العالم القروي، 70% التعامل معها بالإيجاب و75% منها أقل 5000 متر مربع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لذلك وجب عليكم السيد الوزير الإسراع في حل هاته الإشكاليات والتعامل معها خصوصا المناطق الجبلية والقروية والمراكز. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كاينشي جواب السيد الوزير، بقات لك 2 ثواني، ماشي مشكل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بالفعل أنا معك بأن خاصنا نعالجو، احنا الآن كثيرا ما في المقاربة التصحيحية، خاصنا معالجة استباقية، هذا كيطرح الإشكالية ديال التخطيط، ديال إعداد التراب وبطبيعة الحال بمكون أساسي هي النهوض بالأوضاع في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشكل التعمير بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.. نقطة نظام، نعم.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

السيد الرئيس واحنا فهاذ الشهر المبارك، نرفعو الجلسة لأداء صلاة الظهر، السيد الرئيس، الوقت ديالها هذا إذا كان الإخوان باش غادي بيدنا ينوض شوية بشوية غادي تبدا تبان القاعة خاوية، اللهم نوضو مجموعين نصليو ونعاودو نرجعو.

السيد رئيس الجلسة:

نعم السيد الوزير كمل السيد الوزير، نكملو، إجابو السيد الوزير على السؤال اللي توضع له ومن بعد نمشيو نصليو. السؤال الثاني موضوعه مشكل التعمير بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرين،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

في نفس التوجه السيد الوزير اللي هو المشكل دائما المشكل ديال كثير هي المشاكل والعراقيل التي تواجه ساكنة العالم القروي في مجال التعمير جراء تركز سياسة المنظومة القانونية حول المدن الكبرى.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير حول التدابير المتخذة لبلورة سياسة للتعمير موجهة للعالم القروي؟ شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تفاعلنا مع جوابكم القيم وانطلاقا من واقع الإسكان والتعمير بالعالم القروي واستحضارا للمجهودات المبذولة في المجال والإشكاليات، نجدد في الفريق الحركي التأكيد على مجموعة من الملاحظات والاقتراحات نسجلها كما يلي:

رغم تعدد برامج وإستراتيجيات تنمية العالم القروي لازالت إشكالية التعمير بهذا الوسط مطروحة بحدة، خاصة في الجوانب المتعلقة بإثبات الملكية وطول المدة التي تتطلبها مراجعة وثائق التعمير وتصاميم التهيئة وإشكالية تراخيص البناء.

هاذ الشيء كولو السيد الوزير راه عراقيل قدام الناس ديال العالم القروي فيما يخص، هاذ 380000 السيد الوزير براكه اللي بغيتو تفكوها من المدن، راه إلى رجعتو للسكان ديالها راه كلها من العالم القروي، لأن العالم القروي جريتو عليهم ما خليتومش يديرو واحد السكن لائق وفي المستوى داخل القرى ديالهم وداخل الدوار ديالهم، هذا هو المشكل، ما حيلتهم لا مع المجالس الجماعية ولا مع السلطات المحلية، ذاك الخدام اللي عطاءه باه ولا ورثه بغي بيني فيه شي سكن تتخليوه بيعو بوحد الثمن بنحس وتيمشي يشري براكه في جنب المدينة.

هذا هو اللي تتطلبو منكم السيد الوزير، لأن القانون 12.66 راه جاء باش يهيئ المدن ديالنا والقرى ما اعطيناهمش، هاذ القانون ما تماشاش مع الباديات ديالنا.

ولهذا السيد الوزير، أحنا تتطلبو منكم مجهودات كبيرة كتديرها الدولة، ولكن لا يعقل باش نخليو العالم القروي يتخبط في واحد العدد دالمسائل خاصة فيما يخص المساحة، المساحة هي الإشكاليات الكبيرة السيد الوزير.

وكذلك السيد الوزير، نعتبر في الفريق الحركي أن تأطير التعمير بالعالم القروي والارتقاء به وتنظيمه وجعله يتماشى مع طموحات الساكنة وحاجياتها والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، يحتاج إلى إحداث مؤسسات تعمرية في صيغة وكالة قروية للتعمير، كيف ما دارنا واحد الوكالة حضرية نديرو وكالة قروية واللي هي تحتفظ باختصاصات ديال..

يحتاج إلى إحداث مؤسسات تعمرية في صيغة وكالات قروية بإمكانها تنزيل التوجهات في مجال السياسات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نعم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس جاء في الكلمة ديالكم الفريق الحركي التقديمي، الفريق الحركي الله يجازيك بخير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رفعت الجلسة لمدة 10 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه، تغطية الأحياء ناقصة التجهيز والسهر على إدماجها في النسيج الحضري المحيط به، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد ابراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

شكرا السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، بالرغم من المجهودات المبذولة لتأهيل الأحياء ناقصة التجهيز وإدماجها في النسيج الحضري المحيط بها لازالت العديد من الأحياء بمختلف المدن تعاني خصوصا كبيرا وعزلة عن محيطها الحضري. لذا نساألكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتغطية الأحياء ناقصة التجهيز والسهر على إدماجها في محيطها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذا السؤال.

بالفعل كان مجهود كبير ديال الوزارة بمعية الوكالات الحضرية لتغطية التراب الوطني بوثائق التعمير.

وفي ما يخص الحواضر نسبة التغطية الآن 98%، تنتجو هاذا السنتين الأخيرتين 265 وثيقة ديال التعمير، هذا عمل مهم، وفي نفس الوقت احنا متفقين بأن خاصنا تطور المقاربات ديالنا والمضمون ديال وثائق التعمير، وانطلاقا من هاذا وثائق التعمير كين واحد العدد دالبرامج ديال إعادة الهيكلة ديال الأحياء ناقصة التجهيز والإدماج ديالها واستجابة لواحد الحاجيات الأساسية ديال الساكنة، فيما يخص المرافق العمومية الطرقات إلى غير ذلك.

في 10 سنين 1500 دراسة لإعادة الهيكلة ديال الأحياء ناقصة ديال التجهيز بنتائج مهمة فيما يخص القضية ديال الإدماج في النسيج العمراني.

يتعاطه ملي يكون الإحصاء خاصو يشمل كلشي.
هاذ الأحياء ناقصها الماء، ناقصها الضو، الإنارة، ناقصها الربط بالصرف الصحي، ناقصينها المستشفيات، ناقصينها المدارس، هاذا الشي كلو منين جاي؟ جاي من هاذا المشاكل كلها اللي كتنقولو بأنه جاي.

وكاين الناس اللي ما كتبغيش تمشي للعمارات، كترجع ثاني لئناك السكن العشوائي، كاينين هاذاو، كاينة واحد الطبقة اللي ما كتبغيش العمارات، العمارات كون بغاوم الناس ما غشفوهمش في التلفزيون وفي الإشهار، كون راه عباد الله سكنات وهنينا، الناس كتنقلب على بقع وكيزيروهم وكيديوهم للعمارات.

راه جاي من بزاف ديال العوامل السيد الوزير، احنا ما كنعكروش الجهود اللي كاينة، الجهود ديالكم كاينة ولكن هاذا الشي راه تراكم جاي من ماشي غير دبا عاد بدا، جاي من زمان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

نواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه برنامج الكهربية القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى على أحد واحد العديد ديال الأسر في العالم القروي اللي محرومة أكثر من 20 سنة عندما انطلق هذ البرنامج، لذا نسألكم السيد الوزير المحترم ما تقييمكم لهذا البرنامج؟

وما هي التدابير المتخذة لإصاف المناطق المهمشة وتعميم الاستفادة على كافة مناطق تراب المملكة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ذكرتي 20 سنة، أنا بغيت نعطي الأرقام، 20 سنة كان خاصنا نحمدو الله رغم الإمكانيات المحدودة اللي في البلاد ديالنا هاد 20 سنة مع تعاقب البرامج والحكومات راه كنا كتنكلمو على 16% اللي عندهم حتى ل 18% اللي عندهم الحق باش يوصلو للكهرباء.

ففيما يخص سياسة المدينة اللي تتهم بطبيعة الحال هاذا المدن وتتهم كذلك الأحياء ناقصة التجهيز منذ 2012: 136 اتفاقية، 55 مليار ديال الدرهم وتدخل مهم في الأحياء ناقصة التجهيز فيما يخص الطرقات فيما يخص المساحات الخضراء، المساحات، الضفات ديال الويدان، الإنارة العمومية إلى غير ذلك، إذن كاين مجهود ولا بد نستمر.

بغيت نقول جوج أمور اللي تتبان لي أساسية، خاصنا ننتقلو من هاذا المقاربة ديال التصحيح ومعالجة الاختلالات إلى معالجة شمولية تنموية، خاصنا ننتقلو من واحد المقاربة ديال مشاريع في المدن إلى مشروع المدينة اللي تتقول المدينة ككل، بما فيها الأحياء ناقصة التجهيز، أعتمد هاذاي مسألة أساسية.

ثم من أجل التفكير أدعو الجميع أنه يفكر فواحد المسألة أساسية، خاصنا كيفاش نكسرو هاذاي السلسلة ديال البناء العشوائي ولا الأحياء العشوائية ولا غير القانونية، إعادة الهيكلة، الإدماج في المدار الحضري وفي النسيج العمراني.

تصورو كيفاش غتكون المدن ديالنا من دبا 10 سنين، من دبا 20 عام اللي هي فقط واحد التراكم ديال واحد التصحيحات ديال وضعيات أصلا فيها اختلالات، خاصنا نفكرو وهذا تيفرض علينا التفكير في مقاربات استباقية كيفاش إعادة الاعتبار وتقوية مسألة ديال التخطيط الحضري بالارتباط مع المسألة ديال إعداد التراب، واحنا فهذا التوجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

اللي جا على لسانكم السيد الوزير بأن قلتو بأن خاصنا نهرسو هاذا البناء العشوائي ما ييقاش وتكون تجهيزات مضبوطة ويكون..

منين جاي هاذا الشي السيد الوزير؟ هاذا الشي جاي من الدواوير اللي يكون عندهم الإحصاء، هما الأولين، كاين اللي كيتقصاو مواطنين كيتقصاو، راه (قبح الله الفقر)، هاذا المواطن أش كيمشي يدير؟ كيمشي يشري بقعة فعشوائية ويبنى فيها، كيني هو السبب والأحد اللي ما يكون أحد وكيفك الأمور.

ناقصة من واحد العملية أخرى كاين الناس اللي فالدواوير كاريين براريك لعباد الله، ملي كيجي الإحصاء هذاك السيد الكاري هو اللي خصو يتعاطه هو اللي عندو الحق، كيعطيو لمول البراكة، مول البراكة كون كان محتاجها كون راه ساكن فيها، إذن عندو دارو فين ساكن، هذاك السيد فين كيمشي هذاك الكاري حتى هو كيمشي يشري بقعة عشوائية وكيني فيها، راه هاذا الشي منين جاي؟ لو كون كان إحصاء مضبوط والمواطن سواسية، المواطن كيف ما كان خصو يتعاطه، راه مواطن مغربي ساكن فدوار خاصو

واحد الاستثمار ديال واحد المشروع معين مزيان، وكشني ساهم، ولكن دبا كنتفاجأ مؤخرا من النهار اللي تسالا هذا البرنامج المواطن مسكين اللي بغا يدخل الضو كان ساكن باه وخرج بغا يسكن، واصلو الخيط، ما نهروش على الشتات دبا خلي الشتات من بعد، ويخلص واحد 2500 درهم إذا خصها كاش، ما يسمى عندنا بالمنطقة في المغرب هو الكريدي، أو يخلص 40 درهم على المدة ديال 7 سنوات، واش هذا ما كتشوفوهشي حرام السيد الوزير، ها الاستثمار تسالا وهاد السيد أش يخلص.

احنا بغينا المواطن يكون بحالو بحال المواطن في العالم القروي بحال المواطن ديال العالم الحضري، يكون مثلا بحال المواطن اللي تيسكن في القنيطرة، تيدخل الضوء ديالو بواحد 1100 درهم أو 1200 درهم، ما شي تيدخل الضوء تبتقم عليه ب 4000 درهم.

لا كايين، كايين الحجج السيد الوزير المحترم، بغيتك الله يكثر خيرك يعني تشوف هاذ الأمر وترجعو للناس فلوسهم بأثر رجعي، نهار اللي تصاوب البرنامج وتسالا الإستثمار خاصنا ما ننصبوش على هاذ الناس ونديو لهم 2500 درهم، يعني المواطن المسكين القروي كيفاش يبغي يعمل، بغا يسكن خاصو 4000 درهم باش يدخل الضوء، هذا عيب وحرام. شكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

إلى كنت السيد المستشار المحترم في مؤسسة دستورية تكذب أرقام الدولة، هاذ الشي راه ما شي معقول، ما يمكنش تكذب أرقام ديال الدولة، اسمح لي يا أستاذ هضر غادي نتكلم أنا...

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم، السادة المستشارين من فضلكم، التوقيت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

اسمح لي، نحن في مؤسسة محترمة دستورية، يمكن يتكلم شي واحد برا خارجها، لابد نحترمو المؤسسات ديالنا، والا غنبدوا نشكو في المؤسسات ديال البلاد كاملة، اللي عند وشي..، أستاذ، ماشي قلت هاذ الشي، قال أرقام كاذبة، كايين الكذب، اسمع، قال غير صحيحة، غير صحيحة بحال بحال.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم، السيد الرئيس.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

وسبق للسيد المستشار المحترم كان وزير ديالكم كان تيمثل هاذ القطاع وجا هنا وقدم الأرقام، ديالكم، وزير منكم قدم هاذ الأرقام، ماشي معقول، كيفاش كانت صحيحة في وقت الوزير ديالكم وكانت ما صحياش في وقت

اليوم بدينا كنتكلمو على أقل من 1% اللي باقي ما وصلاهمش الكهرباء، غير باش نحددو، راه كنتكلمو على، نعطيك الأرقام 12 مليون تقريبا 13 مليون ديال المغاربة في هاد 20 سنة اللي حصلو على الكهرباء، 13 مليون تقريبا واحد 30 مليار ديال الدرهم، كنتكلم غير على الاستثمار تقريبا 3000 مليار ديال السنتم ديال الاستثمارات اللي فيها أيضا المساهمة حتى ديال الجماعات المحلية.

اليوم عندنا أقل من 1% كما تعلمون كايين 2019-2020 حتى ل 21 غادي نحاولو ما أمكن أننا نديرو واحد 900 ديال الدوار اللي غادي نستثمرو فيهم بشراكة مع الجماعات المحلية غادي يبقاو بعض الأماكن اللي انتوما عارفين الطبيعة ديال التعمير، كان وزير ديال التعمير كيتكلم على هاد الشي، كايين واحد العدد ديال المساكن اللي هما ما ساكنينش في تجمعات سكنية، أتم تعلمون ذلك، وكثير من الإخوان هنا منتخبون أو يرأسون جماعات كيعرفو ملي كتكون التجمعات السكنية يسهل أنك دير لها، ويكون الكلفة أقل.

لما يكون خاصة في المناطق الجبلية وبعيد اللي بعض المرات كيوصل أنك باش ترونشي شي واحد تتوصل ل 8 المليون أقل شي 8 المليون، راه الآن في إطار الفوارق المالية راه الآن كايين برنامج باش يمكن لنا إن شاء الله نشغلو عليهم مع وزارة الداخلية وفي إطار البرنامج الوطني ديال التنمية البشرية. شكر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الوزير في الحقيقة من هذه الأرقام خاص شي آلية باش نتحاسبو عليه لأن الأرقام غير صحيحة، نقولو 1% بالنسبة للدواير متفق معك ولكن باش نربط الدوار، ملي تنقول دوار راه ما مستفدينش الناس ديالو كاملين، هذا ما يسمى بالشتات، هاد الناس فين غادي نلوحهم هما اللي هدرت عليهم قلت 20 عام.

فعلا كايين مجهود ديال الحكومات، متفقين، كايين مجهود جبار ولكن لمن غادي نخليو هاد الناس دبا، لولا واحد التدخل اللي غيكون مؤخرا مع المجالس الإقليمية وعلى سبيل المثال المجلس الإقليمي ديال وزان، راه كبرمو عدد من الاتفاقيات باش نعالجو هذا الشتات ولكن أنا غادي نمشي معك لموضوع آخر السيد الوزير المحترم، كتعرف قام المكتب الوطني بواحد الدراسة في 1996 دراسة ديال هذا المشروع كامل والكلفة حددت بواحدة 10 دراهم لكل منزل، مزيان، طبعا كان واحد عدد الشركاء بما فيهم الجماعات اللي خلصت واحد الحصة ديال 25% المواطن 25% الداخلية واحد 2000 ناقصة شي شوية والباقي يكملو المكتب الوطني، مزيان متفقين، كان

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الرخص الممنوحة لشركات توزيع المحروقات،
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسألكم حول الإجراءات والتراخيص شركات توزيع المحروقات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

اللي يمكن ليا نقول لك هو أنه تأكيدا للتنافسية القطاع، قررت الحكومة
وقررت الوزارة من خلال وزارة الطاقة والمعادن أن تفتح المجال لمزيد من
الاستثمار، اليوم طلبو 13 شركة، 13 شركة طلبو باش يدخلو للمنافسة،
اعطيناهم الموافقة المبدئية باش يوجدو الشروط ديال الاستثمارات ديالهم،
الاستثمارات تتراوح ما بين 50 مليون ديال الدرهم إلى 800 مليون ديال
الدرهم.

طبعا الآن واحد العدد ديال الشركات اللي بدات الآن تتقدم في إنجاز
المشاريع ديالها، الأخرى ننتظر في المدة اللي اعطيناهم باش إن شاء الله هاذ
القطاع يكون مفتوح أمام مزيد من التنافسية.

ماشي هذا فقط السيد المستشار المحترم، فتحنا ما يسمى بالاستثمار في
مجال ديال التخزين، ومشينا أبعد من ذلك باش ما تعرقلش الاستثمار في
مجال التوزيع درنا ما يسمى بالتخزين المشترك، لأنه تتعرف إلى بغيتي تدير
التخزين خاصك العقار وخاصك التراخيص، فقلنا ما يسمى بالتخزين
المشترك، ثم أضف إلى ذلك أننا بسطنا المساطر فيما يتعلق بالمحطات،
وانتقلنا من 70 محطة سنويا إلى 140 محطة سنويا الآن، والآن راه اجتمعنا
حتى مع الشركات ديال المحطات باش يمكن لنا المساطر نعاودو نعدلوها
باش تكون هناك تنافسية ومزيد من الاستثمار.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

وزارة أخرى؟ ماشي معقول، اسمح لي أستاذ، التوقيت الله يجازيك بالخير.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم. السيد الرئيس خليو السيد الوزير يكمل، شكرا السيد
الرئيس.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

هذه أرقام ما يمكنش مؤسسة دستورية، إلى كان شي واحد تيطعن في
الأرقام يدير اللجنة ديال تقصي الحقائق ويدير استطلاع، ببساطة ويقولو
واش الأرقام صحيحة ولا ما صحیحاش، والحال أنه في التعقيب، الله يخليك
أنا التوقيت لأنه ما مضبوطش، والحال أنه في تعقيب السيد المستشار ..

السيد رئيس الجلسة:

صافي السيد الرئيس، مسجلة وخا السيد الرئيس. شكرا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أستاذ بغيتي تثيق، ثيق ما بغتيش تثيق شغالتك، أنا تنجواب، أنا
تنتكلم في إطار مؤسسة دستورية، أما اللي تيطعن في الأرقام يجي كين
مؤسسات باش تطعن في الأرقام.

وثانيا في الجواب ديال السيد المستشار قال باقي الشتات، هو نفسه
يؤكد ما يقول، وهو اللي جاوبت أنا في الكلام ديالي، قلت كين مشكل
ديال الشتات، طرحتيو واحد الإشكال لولا بعض الجماعات المنتخبة،
الجماعات المنتخبة هي شركاء في هاذ العملية ديال تعميم الكهوية، خاصنا
نعرفو البرنامج، تكلمت على ديال 96، باش يساهمو ماديا، المواطن تيساهم
ماديا.

المسألة الثالثة ذكرت واحد القضية، علاش ملي تيدزادونش تنطلبو لهم
نفس المساهمة، لأنه نهار اللي تدارت الاتفاقية السيد المستشار المحترم بنيت
على حجم من العدادات، وبالتالي حجم من الاستثمار، شحال غيكون الكابل،
شحال غيكون الطرنسفور، ملي تيتزاد العدد تيدزاد.. والله يرضى عليك
أستاذ راه حشومة، ماشي معقول، إلى ما غتقبلوش باش نعقب أنت قلت
اللي بغيتي وسمعت لك، أنا تنجوابك.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم خليو السيد الوزير يكمل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

ولذلك بغيتو نجيو، جينا المكتب الوطني، استدعانا الإخوان في الغرفة
الأولى وجا المكتب الوطني جوج مرات عند اللجنة ودخلنا في التفاصيل،
مستعدين نجيو للجنة المحترمة وندخلو في التفاصيل، وأنداك اللي عندو شي
أرقام أخرى يقدمها لنا ومرحبا.

شكرا.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الوزير المحترم،

احنا ما تنشكوش في المصادقية ديالكم، على ود السيد رئيس الحكومة المحترم البارح صرح في التصريح ديالو أمام الغرفتين حول العدد ديال المحطات اللي كانت تترخص ما بين 30 و40 دابا قال لك في 2018 رخصنا ل 140 ديال المحطات، والشركات اللي هذو تتقولو ديال التخزين، التخزين راه فيه شركاء، أرباب المحطات وفيه شركات التوزيع.

الله يجازيكم بخير السيد الوزير راه كاين شي قوانين اللي يمكن فات عليها الزمن، دابا إلى جينا نشوفو مثلا (transfert) اللي عاطيين الحق للشركات هذا لا يعقل، هذا راه ولا ربع ما يقاش ترخيص، خاص الترخيص يكون ما بين الطرفين، شركة التوزيع ورب المحطة، نهار تبغي واحد فيهم يوقف العملية ديال أسميتهو تيلتجا للوزارة ديالكم المحترمة وهي اللي تتفصل ما بين الطرفين، هذي جوج.

عندك القضية ديال (Le Décapotage) السيد الوزير اسمح لي يمكن أنا نتعرف غير التفريع ولا هذا، دابا اليوم نتعرفو على أنه درجات الحرارة باش تتشارجا من المواقع ديال بحضور السيد وزير الحكامة ها هو حاضر معنا تتشارجا بواحد (la température) تتشي تتوصل لأرباب المحطات تتوصل لهم بواحد الشكل مخيف بزاف، هذا لا يعقل السيد الوزير مثلا 33 طن مخلصها رب المحطة وواصله 32 طن، و720، فين مشات 280 فين مشات؟ فين مشات؟ ومخلصها، هذا لا يعقل هاذ الشركات راه غول هذا جابو الله لهاذ المغاربة، راه طحنو الأخضر واليابس. الله يجازيكم بخير السيد الوزير راكم تتحملو مسؤوليتكم أمام الشعب وأمام ساكنة المغرب. الله يجازيكم بخير حدو هاذ النزيف اللي تيشيرو الدم ديال الشركات ديال المغاربة لا ديال التجار ولا ديال المستهلكين.

درجة الحرارة عند الخروج خاصها كيف ما تتدار في دول أخرى من (La sortie de Dépôt) شكل وبعد تتوصل لأسميتهو لبلاصة ديال (le Décapotage) تخلصها تكون عندها واحد أسميتهو.

احنا اليوم تيجيبو الشركات تيجيبو شي فاكثورة ولا (bons de livraison) ما تيجيب ليك (le poids spécifique) ديالها، ماتيجيب ليك ما يسمى ب (volume) ديال (la température) ديال (15 degrés) حيث هو تيشارجي ب 33 وتيحطها ليك أنت ب 15، هذا لا يعقل السرقة هي هاذي.

(La vapeur) ما تيتخلصوش فيها السطاسيونات ما والو، السرقة راها بالعلاي، السيد الوزير، ولكم واسع النظر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كان عندي عدة اجتماعات مع الوزارة مع جمعية ديال أرباب المحطات، وكان عندي أنا شخصيا اجتمع معهم دام ساعات، وكاين واحد العدد ديال المقترحات، من بين المقترحات أنه العملية ديال توزيع إنشاء المحطات يعاد فيها النظر، الطريقة باش كانت سابقا لا تساهم لا فالربحية ديال المحطات ولا فالتنافسية، فالآن كنتفقو على واحد المعيار كيفاش يتنشؤو هاذ المحطات.

المسألة الثانية هاذ القضية ديال التحويل لقينا فيها واحد العدد ديال التحليل، (le transfert) لأنه كنتعرفو ما بين محطة من نفس النوع خاص 30 كيلومتر، دبا اتفقنا على 20 كيلومتر باش نشجعو الاستثمار، فكينشأها فبلاصة أخرى ومن بعد كيطلب التحويل وبالتالي ما كيخضعش للمعايير، قررنا أن التحويل يجب أن يخضع لمعايير دقيقة، عندو إشكال فالحكاه، دار إفلاس والله أعلم، نتفقو عليها ولكن ما يكونش فقط اللي طلب التحويل، ولذلك أوقفت التحويل من 25 مارس، إلا الطلبات سابقا باش يمكن لنا نعالجو هاذ الإشكال.

الأمر الآخر اليوم كنتشغلو مع 3 شركات دولية كبرى فيما يتعلق بجودة المحروقات و (la traçabilité) المسار ديال المحروقات ملي كنتجي فالميناء حتى كنتنزل حتى كتسطوكا حتى كتمشي عند الزبون، كاين الأنظمة اليوم إلكترونيك اللي كتعبر هاذ الشيء كامل، كتعبر الجودة وكتعبر الحرارة، لأنه ولاو لنا مساكن الأرباب كيقول شكون اللي مسؤول على هاذك المنتج النهائي.

فاحنا مدام أن هاذك المنتج غيخرج من المصدر ديالو (scellé) مسدود ما كيقيسو حتى واحد، وبالتالي كيخص أن الذي أرسل المنتج يجب أن يتحمل المسؤولية، فاحنا هاذ الشيء راه نتعالجوه مع وزارة الحكامة باش إن شاء الله يكون العدل كامل وتكون الشفافية الكاملة والتنافية في هذا القطاع، مزيد من الاستثمار.

وأنا أبشركم أن هناك استثمارات بملايير الدراهم في هذا القطاع باش يكون فيه مزيد من التنافية والجودة لصالح الزبناء، المواطنين بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، وموضوعه الأرامل بدون أطفال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ابعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

(RSU) التي ستجمع جميع البرامج التي كل واحد منها يوجه إلى فئة من فئات المجتمع التي تعاني من العوز، من الفقر أو من الهشاشة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات.

وبالفعل احنا نثمن هذا البرنامج، لأنه فتح آفاق على مجموعة من النساء الأرامل ولكن السيدة الوزيرة، ملي كطرحو هذا السؤال ما طرحناش بأن هذا البرنامج غير صالح، بالعكس هذا البرنامج احنا بغينا غير نوسعو القاعدة ديالو والاستفادة ديالو، لأن هناك دبا نساء لا قدر الله ما عندهم أطفال، راه أرامل دبا ما عندهم ما يديرو، ملي تتسمع هذا البرنامج كمشي كنوجد هناك الملف، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى كاي هناك أرامل من درجة أخرى، الأرامل اللي تيشدو واحد التقاعد اللي هو قليل، كتمنع عليها تلتحق بهذا.

كاي حاجة أخرى، السيدة الوزيرة، هناك بعض المؤسسات الخصوصية كتمنع واحد الكوطة لتلاميذ الأسر المعوزة كيتكلف بهم شخص محسن، ولكن ما يمكنش ذاك المرأة تستفيد من هذا، رغم أنها راه في وضعية هشّة، واش ممكن أنها تستفيد من هاذي.

ثانيا، السيدة الوزيرة بغينا إعادة النظر فهاذ البرنامج، لأنه بالفعل برنامج يحقق الكثير للنساء، ولكن ذيك شروط الاستفادة راه إعجازية في بعض المرات أمام الأرامل، مصاريف ديال التنقل، مصاريف إعداد الملف، زد عليك الطريق باش تنقي ذيك الأرامل راه كاي حيف، كاي بعض الأرامل مازال لحد الآن ما استفداتش، ذاك الشئ علاش طلبنا منك الإحصائيات العامة شحال مستفيدة من جميع الأرامل اللي عندها الحق فهاذ الاستفادة.

هذا من جهة، كاي جهة السيدة الوزيرة تشتروون الاستفادة دائما، المعيار الأساسي وهو الأطفال غير المتدربين، العدد 3، هاذوك الأطفال غير المتدربين أش غادي دير مثلا في امرأة ديال الرحل، الأطفال ديالها يعني (Automatiquement) ما يقراوش، ولكن غادي تحرم ذاك السيدة من ذاك الدعم.

حاجة واحدة أخرى، الهدر المدرسي في العالم القروي اليوم كثير، يعني وبالتالي دائما تترطو هاذيك الاستفادة بهذوك الأطفال، يعني المرأة دائما هنا ما عندها حتى حاجة، إذا ما كانت هذاك الطفل هذيك المرأة راه غادي تعيش ذيك الهشاشة اللي بغيتو تحاربو بهذا المشروع راه باقة عايشة فيه.

لذا السيدة الوزيرة نطلب منكم التقييم ديال هذا المشروع زيدو به، راه ماشي احنا راه فرحانين به، ولكن تزداد له واحد الشوية ديال الاستفادة

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، منذ إحداث صندوق التماسك الاجتماعي بموجب المادة 18 من قانون المالية 2012 والذي تم تغييره بموجب المادة 13 مكرر من قانون المالية 2014، انطلق برنامج استفادة الأرامل من الدعم بعد صدور المرسوم 18 دجنبر 2014 الذي يحدد شروط الاستفادة من هذا الدعم، وحدد أيضا المؤسسات التي يعهد لها دراسة الملفات وتحديد لوائح الأرامل المستفيدة، وبالنظر لظروف إنجاز هذه العملية التي تعرضت لمجموعة من الانتقادات والملاحظات من الفاعلين والمؤسسات بأنفسهم، وذلك نظرا للقيود الكثيرة التي سطرها شروع الاستفادة من الدعم المحدد.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل معكم السيدة الوزيرة حول:

أولا، عدد المستفيدات؟

ثانيا، ما هي نسبة المستفيدات من مجموع الأرامل بالمغرب؟

والتساؤل الكبير الذي يرتبط بخلفية هذا الدعم هل هو فعلا دعم لجميع

الأرامل؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية

الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال المهم جدا والذي يعطينا فرصة لكي نتحدث على أحد أهم البرامج التي وجهت للنساء في وضعية صعبة، لكن الأمر يتعلق بالأرامل الحاضنات لأبنائهم الأيتام.

بالمرجعية القانونية والتنظيمية التي أشرتم لها فإن هذا الدعم هو خاص بالأطفال الأيتام من أجل مصلحتهم الفضلى يمنح للمرأة الأرملة، ووصلنا اليوم إلى استفادة ما يزيد عن 94000 امرأة أرملة، بما يمكن 164000 طفل من الاستفادة من بينهم 10000 طفل في وضعية إعاقة، وهذه نتيجة مهمة تؤشر على أن البرامج الاجتماعية اليوم تتطور وتصل إلى المواطن.

بالنسبة للمرأة الأرملة التي لا يكون لها أولاد كما جاء في السؤال الذي توصلت به، فيإمكان هاته المرأة الأرملة إن كانت كفلا أن تستفيد من صندوق التكافل العائلي، لأنه بعد توسيع وعاء صندوق التكافل العائلي دخل واحد الصنف جديد اللي هو النساء الأرامل الكفالات لأبنائهن، طبعاً يمكنها أن تستفيد أيضا من برامج أخرى، مثلا (RAMED) إذا كانت في حالة عوز فيإمكانها أن تستفيد من هذا البرنامج المهم جدا، وإلى جانبها يمكن أيضا فيما بعد أن تطلق الحكومة برامج أخرى تدخل في منظومة

وتوسيع القاعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، من فضلكم السادة المستشارين،

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

الهشاشة الحقيقية هي عندما نجد أطفالا في الشارع، عندما نعيش هدرنا نجني بعد ذلك نتأجه من السرقة، من السلوك المنحرف داخل المجتمع. لذلك فالحكومة اتخذت قرارا مهما أي دعم مباشر للأسر فمن أجل تدرس الأطفال، إذن فيها تشجيع ديال الأسر باش يقربو الأبناء دياهم، وفيها أننا نتظنو أن ذاك الطفل غادي يكون في المدرسة ما غاديش يكون في مكان آخر، تأميننا لمستقبل الطفل وتأميننا لمستقبل الأسرة والمجتمع ككل. لكن نبغي نقول بأنه بالفعل اليوم كين عمل على مراجعة المرسوم لمراجعة شروط الاستفادة، حتى تتدخل فئات جديدة وكذلك نوسع الوعاء من حيث المستفيدين.

ونبغى نبشر كذلك بأن البرنامج الكبير ديال الحماية الاجتماعية اليوم هو برنامج يعتبر ورشا حقيقيا في المغرب سيجمع جميع البرامج، حتى الفئات اللي باقي ما دار لها حتى برنامج غادي يدار لها برنامج وتدخل في مجموعة هاذ الورش الكبير ديال الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد والسيدة الوزيرة المحترمة، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيدة الوزيرة المحترمة،

تقوم جمعيات دعم الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بمجهود كبير في دعم ومواكبة هذه الشريحة بإنشاء مراكز خاصة للاستقبال والتكوين والترويض، غير أن هذه الجمعيات تعاني من إشكالات مادية وإشكالات مرتبطة بالتكوين والتتبع والمصاحبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لمواكبة هذه الجمعيات ودعمها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

جزء كبير من عملنا يتم بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وعندما نتحدث عن الجمعيات المهتمة بالإعاقة فإنك تتحدث عن دائرة واسعة من العمل الذي يتطلب منا كحكومة بشراكة مع المجتمع المدني تنزيل السياسة العمومية المندجة للهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لذلك أعطينا واحد الأهمية كبيرة للبنىات المستقبلية، فنحن نساهم في إحداث مراكز في تجهيزها وفي توفير دعم سنوي يؤمن التأطير داخل هاته المراكز، هاذي الأولى.

الثانية، برنامج تدرس الأطفال في وضعية إعاقة اللي هو جزء من صندوق التماسك الاجتماعي، هو واحد المجال ديال العمل مشترك فيما بينا وبين جمعيات المجتمع المدني، التي تسير هاته المراكز واللي الدولة سنخرت لها واحد المبالغ مهمة جدا لكي نغطي الحاجة وانتظارات الأطفال في وضعية إعاقة، بحيث أننا بدينا ب 44 مليون ديال الدرهم في 2015، اليوم راه احنا في 164 مليون ديال الدرهم، وهذا مهم جدا، بما يعني أنه ما بقي حتى طفل اليوم اللي كين في لأحة الانتظار، كل طفل يرغب أن يدخل إلى مركز من مراكز التمدرس فمكانه محفوظ بدعم الدولة.

ثالثا، هناك شراكة سنوية كتلقاها الوزارة مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، هاذ الجمعيات تشتغل في مجالات متعددة ماشي بالضرورة التمدرس، ماشي بالضرورة في مجال محدد، ولكن محتمة بالقضايا، هاذي حتى هي كتعطاها دعم على المشروع الذي تقدمه للوزارة، ناهيك على اللقاءات من حين لآخر اللي هي كترتوها من أجل أن نثمن ونمتن هذه الشراكة الضرورية للعمل بالنسبة لهاته الجمعيات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أشكركم على جوابكم والأكد أنكم ستبذلون مجهودات جبارة لإدماج الأشخاص المعاقين في الحياة العامة وتعميم الولوجيات في مختلف مرافق الدولة، وحيث أنكم تشتغلون بمعية الجمعيات المهتمة بمجال الإعاقة على تجاوز كل المعوقات التي تعوق تنزيل إستراتيجيتكم في دعم الشخص المعاق، واذ

يوصلهم الدعم، خصوصا الشطر الثاني، وكين مشكل ثاني صحيح هو الدرك اللي كايين على وزارة المالية باش أنها تصرف بسرعة وتزامنيا لجميع الجمعيات، وراه أحنأ هاذ الأيام عندنا لقاءات باش نشوفو كيفاش نسرعو هاذ الدعم.

النقطة الثالثة المتعلقة بالتأطير، احنا تنديرو تأطير في مجالات متعددة، في المجال ديال الإعاقة طلقنا أكبر ورش غير مسبوق بالنسبة لتأطير العاملين في مجال التوحد، واليوم راه هما يا تبتلقوا التداريب، وكذلك تيطالعو على التجارب الأجنبية، باش نوفرو عاملين متخصصين في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

السؤال الموالي موجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تفعيل مقتضيات القانونية لفض نزاعات الشغل الجماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير، انتظر المغاربة مدة طويلة صدور مدونة الشغل رغم الملاحظات المسجلة عليها، إلا أنه التطبيقات العملية أبانت على كايينة واحد المجموعة ديال الاختلالات، خاصة واحنا الآن بعد 15 سنة من التطبيق، خاصة بمجال فض نزاعات الشغل الجماعية.

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات اللي تتقوم بها الحكومة ديالكم لمعالجة هذه الاختلالات؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال أهم مدخل لفظ نزاعات الشغل وهو الحيلولة دون وقوعها، ولهذا فالمقاربة اللي مضممة هي المقاربة الاستباقية من خلال العمل على تحسين المناخ الاجتماعي والضمان ديال الاستقرار ديالو، والمدخل لذلك بطبيعة الحال وهو يعني المفاوضة الجماعية التي تنتهي إلى إبرام اتفاقيات جماعية، والحكومة كتشتغل والوزارة تشتغل على هاذ الموضوع بطريقة أساسية.

ندعمكم في هذا التوجه، إلا أن أهم دعم تريده هذه الجمعيات التي لا ننكر أنكم تدعمونها بشكل قوي وشفاف، هو تجاوز معيقات الدعم المرتبط ببرنامج التماسك الاجتماعي الذي يخصه الصندوق لفائدة هذه الجمعيات التي تشتغل على الإعاقة، خاصة بمدارس الأطفال.

تأخر أداء المستحقات حيث نجد أن هناك العديد من الجمعيات لم تتوصل بالدعم منذ مدة، فهناك السيدة الوزيرة، العديدة من رؤساء الجمعيات محالين على القضاء بفعل تأخر هذا الدعم ومعرضون للسجن، حيث وضعوا شيكاتهم الخاصة كضمانة، ناهيك عن التمكين الاقتصادي، إضافة إلى النقص الحاد في الوسائل الديدانكنيكية والشبه الطبية والنقص في التأطير لدى الأطر العاملة والعمل داخل بنايات ومقررات تفتقر إلى أبسط شروط العمل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إكراهات لا بد أن تتعاون جميعا عليها من موقعنا وموقعكم، طالبين منكم كذلك فتح ملف الإعفاء الضريبي لهاته الجمعيات التي تشتغل على الإعاقة، ونحن نعلم جيدا حجم التكاليف الكبرى التي تسببت فيها الإعاقة على الأسر وعلى الجمعيات التي تساعد الدولة على التقليل والتخفيف من آثار الظاهرة على الأسرة والمجتمع، وسنكون إلى جانبكم كفريق لدعم هذا القطاع، الذي يبقى اجتماعي بامتياز.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو نصيب جهة درعة تافيلالت، لأن المعاقين ديالنا واش عندكم شي برنامج لجهة درعة تافيلالت وتغير؟ لأن أبسط الحقوق وأبسط شيء يعني الكراسي المتحركة يعني غير موجودة عندنا، واحد النسبة كبيرة من المعاقين في ذلك الجهة ديالنا راه حشومة وعيب أن الحكومة ما ديرش واحد الوفد وتمشي لدرعة تافيلالت، ودير جماعة بجماعة يشوفو أشنو تيعيشوه الناس في ذلك المنطقة، راه يعني السيدة الوزيرة، تهضرو وبرامج واحنا نلتمناو هاذ البرامج، لكن الجهة ديالنا أرى أنها مقصية من جميع القطاعات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا الحكومة ما جالساش غير في المكاتب ديالها، الحكومة برئاسة السيد رئيس الحكومة كتدير جولات عبر الجهات، وغير فهاذ رمضان كان مبرمج باش نمشيو للجهة ديال الداخلة، وإلا زرنا العديد من الجهات وغادي يجيو عاود الجهات المتبقية.

المسألة الثانية، فيما يتعلق بتأخر الدعم، كايين جوج ديال الحوايج، كايين الحاجة الأولى مرتبطة بالجمعيات اللي ما تيقدموش الوثائق باش يقدر

المراحل الثلاث كلها مرتبكة، سواء على مستوى مدونة الشغل، أو على مستوى اللجنة الإقليمية أو اللجنة الوطنية، كإلا الارتباك في الأجل، لأنه تتعرفو على أن هذه الآلية ديال المصالحة أهم عنصر فيها هو السرعة، وبالتالي أنه المدونة نصت على تواريخ محددة ودقيقة باش تكون السرعة في الإنجاز في أقصى تقدير في هذه اللجان ب 3 غادي توصل لشهر ونص، ما بين شهر ل شهر ونصف، بين إخراج الدعوة، 6 أيام ديال الحوار، 3 أيام ديال المحضر وتحويله على المؤسسة الأخرى.

وكذلك في الجانب ديال التركيبة، وأعطتها قوة بحيث أن اللجنة الإقليمية يتأسسها العامل، وغالبا أنا ما عمري تتعرف شي عامل يتأسس هذه اللجنة الإقليمية، غير إما رئيس الشؤون الداخلية أو لا باشا أو لا قائد كتبقي تهود في المستوى، بالتالي تنزل القوة ديالها. على المستوى المركزي إما أن الوزير أو مفوض له.

وبالتالي هذه الآلية كذلك ديال هذه التركيبة بالإضافة إلى الآجال بالإضافة إلى ضعف الغرامات، فحتى إذا ما جاش كاع المحاور من 10000 حتى ل 20000 درهم، ويفضل كاع ما يجيش أش غادي يوقع كاع من بعد. من بعد إذا مشينا للتحكيم المرحلة الثانية هي مشكل أكبر لأنه التحكيم معطل، خرجت واحد الفترة لائحة ديال الحكم، تكون هذه واحد 10 سنوات تفعلت واحد المدة قصيرة وتوقفت، إذا هذه الآلية ديال التحكيم غير مفعلة وهي هاد آلية التحكيم في أقصى تقدير 4 أشهر تحسم الحكم وهو حكم نهائي، سواء الحكم الأول أو الثاني ولا الغرفة الاجتماعية في محكمة التقض.

الآن كترجعو إلى المرحلة الأولى، بمعنى تيفشل هاد الشيء كلو وكترجعو إلى المحاكم الابتدائية وغير المختصة، لأنه القانون 20 ديال المسطرة المدنية يجعل على أن المحاكم الابتدائية كتبت في النزاعات الفردية، بينما النزاعات الجماعية عندها لها آلية أخرى، وهكذا تمشيو إلى سنوات، قد تطول إلى 10 سنوات وبناس غير مختصين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد محمد يقيم وزير الشغل والإدماج المهني:

ذكرت لك السيد المستشار بأنه من مخرجات ديال الحوار الاجتماعي أنه نطورو هاد الآليات ديال البحث والمصالحة، بل أيضا تقويو العمل ديال اللجان الإقليمية واللجان الجهوية في إطار الفرض ديال نزاعات الشغل. ملي تتقول أنه ربما، ماشي ربما، دون شك أنه آن الأوان لكي نعكف جميعا لمراجعة مدونة الشغل في شموليتها، لكي نرى ما هي الجوانب اللي هي مازال تتماشى مع المعطيات ديال الواقع، والأمور اللي تبين بأنها فيها صعوبات، بما في ذلك الآجال اللي تكلمت عليها إلى كان النظر يقتضي

عندنا واحد البرنامج تيسمى البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعي اللي لازم منه التأهيل والمصالحة والمواكبة ديال المفاوضات وديال المؤسسات المستفيدة من مسلسل التفاوض المفضي إلى إبرام اتفاقيات جماعية، وتتعرف بأنه خلال السنة الحالية مثلا كإين دائما واحد التطور ملحوظ لعدد من الاتفاقيات التي تم توقيعها هذه السنة على الأقل تم إيداع، ماشي التوقيع، لأنه كإين فرق ما بين التوقيع والإيداع، تم إيداع 8 اتفاقيات جماعية لدى الوزارة.

المستوى الثاني، هو المستوى اللي كتقوم به المصالح ديال التفتيش بمراقبة التنفيذ ديال القانون ديال الشغل، وهنا كإين واحد المجموعة ديال الأرقام الدالة وكيفاش هاد الزيارات يعني كان عندها دور في تفادي عدد من النزاعات وعدد من عدم الاستقرار في المناخ الاجتماعي، مثلا سنة 2018 تم تفادي اندلاع 1644 إضراب في مختلف القطاعات، في سنة 2017، 1784 إضراب، وهذا كان بفضل التدخل الاستباقي والإعمال بطبيعة الحال ديال الآليات ديال البحث والمصالحة التي أشترتم إليها.

فيما يتعلق، احنا نشغل، عندنا واحد التفكير، وعندنا واحد التقييم للعمل ديال الآليات ديال واحد المصالحة ومشتغلين مع وزارة الداخلية باش نطوروها وباش نفعلوها وكما كتعرف الاتفاق الجماعي الأخير راه وقع الاتفاق على إنشاء لجان إقليمية وجموية لبت في نزاعات الشغل، وكإين تأكيد على أن هذه اللجان تكون مرؤوسة من أعلى مستويات ديال المسؤوليات الجهوية والإقليمية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلوي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالك.

وبالمناسبة لآبد نهنوك وعبرك الحكومة على النجاح ديال الحوار الاجتماعي.

تتعرفو السيد الوزير على أن المغرب يراهن على الجانب الاقتصادي وعلى الدينامية ديال التنمية، وهذا يتوقف على بطبيعة الحال من خلال الاستثمار، من خلال فرص الشغل، من خلال الجهود ديال جميع القطاعات الحكومية.

ولكن الإشكال، السيد الوزير، وهو أنه الوزارة ديالكم هي معنية بالدرجة الأولى على احترام القانون، احترام الحريات، احترام الحقوق هو المدخل للمحافظة على هذا الاستثمار، يمكن يجي الاستثمار ونضيعوه.

بطبيعة الحال أن المدونة جاءت بواحد المجموعة ديال الإجراءات، وخاصة الآلية ديال التصالح وديال التحكيم.

وكتعرفو، السيد الوزير، أنه الكتاب السادس من المادة 550، 585، أي 35 مادة تعالج هذا الجانب، ولكن في المجال ديال المصالحة كإين ارتباك،

المحدود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأسعار خلال شهر رمضان.

السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران.

حقيقة إشكاليات الأسعار كما قالت السيدة المستشارة سنويا تيطرح هاذ المشكل في رمضان، خصوصا لأن رمضان كيتزاد فيه الاستهلاك، وكذلك مع الأسف تيتزاد فيه الغش، تتراد فيه المضاربة، والحكومة قائمة بالواجب، ولكن راه الحكومة بوحديتها ما يمكنش تكون حاضرة في كل حي وفي كل زقة.

تتقولو عندنا 3 دالأرقام مفتوحين الصحة، عند الحكامة وعند وزارة الداخلية، يتصلو المواطنين، يمتحنو واش الحكومة غادي تقوم بواجبها ولا، لا، أما المواد اللي ناقص فيها الإنتاج الوطني مستوردتها والمواد الأخرى موجودة، الإشكال هو فعلا المضاربة والزيادة في الطلب فين ما تتراد الطلب تيتزاد الفساد مع الأسف واحنا قايمن بالواجب وغادي نعطيوكم معطيات دقيقة من بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الوزير.

كنعرفو أنه في رمضان لا يختلف عن سابقه فمجرد حلول هذا الشهر تلتهب الأسعار في العديد من السلع والمنتجات الأساسية التي تلقى إقبالا كبيرا لدى الأسر المغربية، كالخضر وعلى رأسها البصل الذي ضرب أرقام قياسية في المبالغ، زد على ذلك الفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء، الأسماك، القطني، بل إن حمى ارتفاع الأسعار همت كذلك المحروقات من بنزين وكازوال، علما أن القدرة الشرائية، السيد الوزير، للمواطن تعرف تدهورا مستمرا بغلاء المصاريف الأخرى، كالماء والكهرباء والتدريس واللائحة طويلة. السيد الوزير، كل سنة نسائلكم عن الإجراءات المتخذة وعن الرؤية الاستباقية المعمدة لحماية القدرة الشرائية للمغاربة في هذا الشهر، لكن أجوبة الحكومة تبقى هي نفسها ودون أن يتغير أي شيء، ويظل الغلاء الفاحش للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع في هذا الشهر هو القاعدة. السيد الوزير، ذكرتم أن الحكومة خصصت رقم أخضر أو 3 أرقام

الإعادة فلما لا؟ فإذا الحكومة بطبيعة الحال هذا ورش منفتح، نحن منفتحون في هاذ الموضوع، الحوار الاجتماعي يعني ضمن كل شي هاذ إمكانيات، إذن احنا غادي ندخلو لواحد المرحلة جديدة اللي فيها المعالجة ديال هاذ القضايا القانونية المرتبطة بتشريع الشغل والمراقبة...

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

الأسئلة الثلاثة الموالية موجهة لقطاع الشؤون العامة والحكامة وتجمعها وحدة الموضوع لئلا نستعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل، وموضوعه مراقبة الأسعار خلال شهر رمضان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما هي التدابير العملية المتخذة من قبل الحكومة أمام ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في هذا الشهر الفضيل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان الأبرك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السؤال الثالث موضوعه حماية المستهلكين من كل أشكال المضاربات والغلاء في أسعار المواد الغذائية بمناسبة شهر رمضان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عرفت أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعات صاروخية ومقلقة، الشيء اللي ساهم في خلق نوع من التخوف العميق والدائم لدى المغاربة، خاصة في ظل غياب نظام لمراقبة الأسعار يتسم بالديمومة والنجاعة والزاهة والفعالية، وهو ما يطرح سؤالا عميقا حول مدى توفر الحكومة على تصور واضح لمعالجة هذه المعضلة، مع العلم أنها تتكرر في كل مناسبة، وخاصة في شهر رمضان الأبرك.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمواجهة هذه الإشكالية التي يعاني المواطنون بسببها خاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل

علما أن هذا القطاع كياخذ امتيازات من عند الحكومة، حتى التخزين اللي هو حق ديال المغاربة ما قادينش تحكمو فيه وكنعطيو دعم للناس اللي كيخزنو المحروقات، كنعقلو للمغاربة الحكومة واش بعيتوها تمشي لكل الأرزقة، أتما بعدا قديتو تمشيو للمدن المغربية تشوفو هاذ الشي عاد تمشيو للأرزقة؟ وفرتو للمغاربة البيض بمناسبة شهر رمضان معنى كنعقلو للمغاربة كولو البيض ونخليو الأسماك ونخليو الخضرا لمن؟ لواحد الطبقة معينة فهاذ البلاد. السيد الوزير، كنا ننظر من حكومتكم أنها تتحمل المسؤولية الكاملة وإذا كان عندكم عجز، قولو للمغاربة احنا عاجزين لأنه البنية الإدارية فاسدة قولوها للمغاربة، قولو احنا ما قادينش، لأنه ملي تهضر أنت كحكومة كنعقلو أنا، الحكومة تهضرو على أشخاص، بينما كل الإدارات العمومية وكل السلطات هي تحت الوصاية ديال الحكومة، وملي تهضرو مع المغاربة تنقول واش بعيتي أنا وزير ندور لك في الزنقة ونشوف لك مول الحانوت ونقول لكم واحد الظاهرة كايين في البلاد كل شهر رمضان، كتمشي تحكرو على هادوك التجار الصغار، كيجبو 20 واحد مراقب، كيمشي عند واحد مول الحانوت اللي عندو في رأس المال 10000 درهم و20000 درهم وكنعطيو كبار المفسدين.

المغاربة كينظرو منكم تقومو بالواجب ديالكم وتحملو فيه المسؤولية، تحميو القدرة الشرائية ديال المواطنين، على الأقل بالضرب من حديد على أيادي المتلاعبين اللي كيستغلو الضعف ديال المغاربة وكيستغلو الهشاشة والفقر ديال المغاربة، ولكن كنعاونوهم أنكم ما كتقدروش على اللوبيات الكبار في هاد البلاد، إما أنكم كنعقلو لهم هزيتو الراية البيضاء، وهذه في كثير من الأحيان قتلوها، ولا هذيك البنية الإدارية ما كتيقش فيكم، لأنه كنعرف أشنو كديرو في الإدارات العمومية واتنوما كتحملو المسؤوليات ديال مجموعة ديال الجماعات كنعرف هذيك البنية الإدارية واش اتنوما قادين تصلحو ولا تفسدو.

وبالتالي إذا كانتش قادة تصلح لأنه عارفة الحكومة ما جاياش تصلح لأنه هما اللي قريبين لكم، هما اللي تيعرفوكم أشنو كديرو، هما اللي متبعين لكم ويعرفو الخبايا ديال الأمور، كان كل خميس كنديرو التعيينات في المناصب، المغاربة تيعرفو شكون هاذو اللي تياخذو ذيك المناصب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالنسبة للجواب ديالكم بالنسبة لي غير مقنع، وكنقولو بأن الحكومة كنعقلو بالواجب ديالها، صحيح كايينة لجنة اللي كتبيع أسعار المواد الغذائية

خضراء لتلقي الشكايات والتبليغ عن الممارسات غير القانونية، فنحن نعتبر بمثابة رفع الراية البيضاء أمام الوسطاء والمحتكرين، وما نسميه نحن المغاربة "بالشناقة" والرمي المبطن للمسؤولية على عاتق المواطن البسيط والبائع بالتقسيط وهو بدوره ضحية جشع واحتكار المضارين، وهذا فيه نوع من تخريض المواطنين بعضهم ضد بعض.

فارتفاع الأسعار هو نتاج طبيعي لانزلاق الدولة المغربية نحو انتهاج سياسات ليبرالية، لا شعبية وضعفها أمام جشع اللوبيات والسماسرة والمضارين التي أصبحت لها اليد طوية للتحكم بسبب القانون 06.99 المتعلق بجرية الأسعار والمنافسة وباتت تتحكم في كل مفاصل السوق مستغلة المناسبات الدينية والاجتماعية والعادات الاستهلاكية للمغاربة لإلهاب الأسعار واستنزاف جيوب المغاربة دون حسيب أو رقيب رغم وجود آليات ومصالح للرقابة والزجر غير المفعله.

السيد الوزير، إن دستور البلاد منح صلاحيات واسعة للحكومة لكي تتحمل مسؤوليتها كاملة بحماية القدرة الشرائية للمغاربة، لا سيما لدى الطبقات الوسطى والطبقات الشعبية والفقيرة.

وفي هذا نؤكد نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تكثيف المراقبة الميدانية وتفعيل دور المصالح المحلية والإقليمية المختصة للحد من الغش والمضاربات وتعدد الوسطاء والشناقة، إعطاء الأولوية داخل الإستراتيجيات القطاعية لتشجيع وتخفيف المنتجين على توفير المواد الاستهلاكية الأساسية، بذل مجهود أكبر من أجل ابتكار آلية حكامه فعالة وجدية توفر حماية حقيقية للمواطن البسيط مع تفعيل حقوقي للقانون 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وإخضاع حرية الأسعار وتحريرها لضوابط علمية في صالح المستهلك كما هو معمول به في الدول المتقدمة بدل ترك الباب مفتوح على مصراعيه لمصلحة المضارين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الوزير، كنا ننظر جوابا يشفي غليل المغاربة في هذا الشهر الأبرك، لكن مع كامل الأسف هاذي ظاهرة في كل شهر رمضان، وأتم حكومة مسؤولة كنديرو اللومة على المغاربة، يعني خاص المغاربة هما يتحملو المسؤولية ديال هاذ غلاء الأسعار، وتعرفون سبب غلاء الأسعار هو الاحتكار، وهذا دور ديال الحكومة مع كامل الأسف ما كنعقوموش به، لأنه مع كامل الأسف المفسدين الكبار ما كنعقدوش عليهم.

وغادي يمكن نعطيكم أمثلة ديال المحروقات وعدتم، السيد الوزير، المغاربة بتسقيف سعر المحروقات، علاش ما قديتوش تسقفو هاذ السعر ديال المحروقات؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا خليوننا نتكلمو، الله يهديكم. وا سمعناكم، بقشابة واسعة، اللي بغا يغوت يغوت، المغاربة عارفين الحقيقة، راه ما بقاوش يتشمتو، غير نقولو كلام ديال المعقول، المغاربة غادي يتيقونا، أما إذا تجاوز الإنسان لشي كلام اللي ما بقاش المغاربة، راه غدا تمشييوو للانتخابات وعارفين فين تمشييو، إذن ما كاينش حملة دروك، ما كاين حتى حملة، إذن المواطنين عارفين شكون خدام..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم السادة المستشارين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا كيف تخدم مع هاذو؟ إيوا راه الأسطوانة هي الانتخابات، لاش حيث الانتخابات المواطن هنا الامتحان، الامتحان هو يوم..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم السادة المستشارين، من فضلكم خليو السيد الوزير يتدخل، السادة المستشارين من فضلكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أت غتوريني كي نجابو المغاربة دروك؟ غتعتيني درس؟ ولاش تتجي إذا مليتي؟ أنت عارف علاش جاي، أودي راه تيعرفوك الناس الله يهديك.

السيد رئيس الجلسة:

وقفو التوقيت الله يخليكم. السيد المستشار، السيد المستشار، من فضلك السيد المستشار، وضعتو السؤال.. من فضلكم السادة المستشارين خليو السيد الوزير، وضعتو الأسئلة ديالكم خليوه يجابو، دبا شوف، من فضلكم، من فضلكم، أرجوكم خليو السيد الوزير يتكلم.

مشكلة هاذي، ودبا واش غادي نخليوه يجابو ولا ما نخليوهش يجابو؟ هاذ الشي اللي بغينا نعرفو، ماشي معقول هاد الشي هذا. والله يخليكم من فضلكم خليو السيد الوزير يجابو، السيد الوزير لك الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

..الغوات تيجيب الأصوات.

وحالة تموين الأسواق وعمليات المراقبة، ولكن مع كامل الأسف يبقى عملها وأداؤها جد محتشم، علما أن المغاربة لا يعلمون بوجود هذه اللجنة إلا مع اقتراب شهر رمضان المبارك، مما يجعل عملها موسمي، ورغم ذلك يبقى ضعيف حتى في هذا الشهر، وهو ما يفسر تجرؤ محترفي المضاربات على رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بشكل كبير جدا.

السيد الوزير،

ربما تكلمتي بأنك تعطينا واحد المجموعة ديال الأرقام اللي في الحقيقة هي تخص أسواق الجملة، والمشكل راه في المضارين كيفما قتلوه هما المساهمين الأساسيين والمباشرين في وصول أسعار المواد الغذائية إلى المستهلك، وقد تضاعفت أثمانها بشكل مبالغ فيه، راه الشاحنة السيد الوزير إذا كانت غادي توصل ديال البصلة للسوق، تتقدر تباع 4 المرات حتى ل 5 عبر الهاتف، إذن هنا من المتضرر السيد الوزير؟ هو الفلاح البسيط، واللي تبيع ثمن بخس، والمستهلك اللي تيشري ثمن مرتفع.

زد على هذا السيد الوزير أن المغرب يقع على واخمتين بحريتين، ومع ذلك المواطن البسيط لا يستطيع شراء حتى السردين، عاد البصلة اللي كنا كنتكلمو وكنتقولو السيد الوزير ما تسوى حتى بصلة ما بقى حتى واحد قادر يشرها ولات أعلى من الديسير، وطالبنا السيد الوزير في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات بضرورة إيجاد حل لهذه المعضلة، من خلال ضبط مسالك التوزيع لقطع الطريق على المضارين وإصلاح أسواق الجملة.

السيد الوزير،

تطالبون المواطنين بالتبليغ عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والمواد الفاسدة خلال شهر رمضان. أنا غير اشرح لي السيد الوزير، ما هو دوركم؟ واش الحكومة عاجزة عن توفير الحق في العيش الكريم للمواطن المغربي اللي هو حق دستوري؟

السيد الوزير،

الحكومة راها مسؤولة مسؤولة تامة لإيجاد حلول ناجعة لحماية المستهلك من الاحتكار والمضاربة وضبط السوق الوطنية، وضروري اعتماد برنامج عمل سنوي محدد وواضح المعالم للضرب بيد من حديد لكل من لا هم له سوى تحقيق الربح ولو على حساب المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الناس كيتألوه على الدراوش، وا بزاف، بزاف، وا هاي هاي، كاع هذا عطف على الدراوش. كاع هذا عطف، احنا كنخدمو.

باش المسائل تدوز في أجواء تكون في احترام متبادل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بدوري السيد الرئيس أسجل بامتعاض شديد الأسلوب الاستفزازي ديال الحكومة تحت هذه القبة المحترمة، وإذا كنا جميعا حريصين على الإنصات لبعضنا البعض في إطار المهام الدستورية ديال كل واحد واحترموننا شوية، لأنه هذا الأسلوب الاستفزازي ألفناه، ولكن لم نعد قادرين على تحمله باستمرار، هذه سنوات، نفس الأسلوب، نحن نتحدث عن موضوع وعن قضية تهم المغاربة، وعضو في الحكومة كهضر في موضوع لا علاقة له بالسؤال، وهو استفزازي.

بغيتو الجلسة تدوز مزيان ما تستفزونا، لأنه الاستفزاز ورد عليه أنا بالاستفزاز الجلسة ما تدوزش، شوية ديال الاحترام عافاكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير الله يخليكم جاوبو على السؤال والأسئلة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الحكومة ما فيهاش ثقة آش غادي تجاوب على هاد الكلام، هذا ماشي استفزاز، واش المستشار عندو الحق يستفز الحكومة والحكومة تقول نعم سيدي، ويكون شوية ديال العدل، غير شوية ديال العدل، كيفاش السؤال يطرح، أنا عمري ما تنبدا، البادئ أظلم، عمري ما تنبدا، ولكن ملي يقول شي واحد الحكومة فاشلة، فاشلة قدام اللويات، فاشلة قدام، السيد الرئيس أش غادي تقول بالله عليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار من فضلكم، السيد الوزير الله يخليك.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شي واحد قال التسقيف ما قادينش عليه، نهار يجي ضروك غادي يولي نقدو عليه وغير إخلي الإنسان شوية ديال الهامش لأن جاي، احنا قادين عليه ولكن احنا كنجارو الوقت ماشي ما قادينش، هذا اللي قالها اليوم كي غادي يقول للمواطنين غدا، نجبدو لو تتقول الحكومة ما قاداتش وهي دارت، يخلي الإنسان غير شوية دالهامش، الحكومة قادة بشغالاتها ودايرة خدمتها أحسن من اللي كانوا قبل، ولكن..

وقولو الحمد لله، راه احنا سابقين، راه احنا كنا في 2012، ما تقاطعناش ما يمكنش يقاطعني شي واحد.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، من فضلكم السادة المستشارين، السيد الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، السيد الوزير، السيد الوزير، جاب، جاب، لا، لا، شوف السادة المستشارين، السيد المستشار الله يخليكم، الإخوان، غادي نكلو ولا نرفعو الجلسة؟ الله يخليكم، وخليونا نكلو راه احنا صايين، رمضان هذا، الله يخليكم نتصنتو للسيد الوزير باحترام كما تنصت لكم، احترموه حتى هو عندكم وحممة نظر ديالكم فيما يخص هذا ..

المستشار السيد عادل البراكات:

الله يخليك السادة المستشارين قدمو واحد السؤال للسيد الوزير فواحد الموضوع معين، السيد الوزير خاصو يجاوب في الموضوع وفي المشاكل المحيطة بالموضوع، آش جاب إقحام الانتخابات في هذه الجلسة الدستورية ديال اليوم؟ وكل مرة الوزير كيفم الانتخابات، الانتخابات راه حتى ل 2021 واللي نجح بالصحة والراحة، راه كاملنا مغاربة، احنا اللي داز راه كاملنا مغاربة، احنا راه ماشي برانيين، ولكن كين واحد الموضوع خاص الوزير ينضبط ويجاوب في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

صافي تسجلت، نعم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أسجل الأسف الشديد انتهاك الحق في التعبير في حق الحكومة اللي هي الآن في موضوع المراقبة تتساءل من طرف المستشارين ولكن تبتصدر الحق ديالها اللي مكفول بالدستور، هذا واحد الانتهاك جسيم لمبدأ دستوري، فإذا كانت الحكومة ما عندهاش الحق تتكلم فكيفاش غادي نتظرو؟ فلماذا أدعو إلى احترام المقتضيات ديال الدستور اللي كينص على ضمان الحق في التعبير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، اسمح لي، طلب الكلمة قبل منك.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير، من المسؤولية ديالك باش تضبط الجلسة، الوقت باش كيهضر السيد الوزير فاش كيتكلمو السادة المستشارين السيد الوزير ساكت كيتصنت، وهذا هو الاحترام المتبادل. باش السيد الوزير ياخذ الكلمة ونقاطه عيب، هذه جلسة دستورية نخرمو بعضياتنا، وهذه مسؤولية ديالك السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أتحمل مسؤولية السيد المستشار، الله يخليك من فضلك، وخلينا

والأقاليم، راه خاصنا نحيبو هاذ الناس 24/24 ساعة وهم ساهرين، فين ما 5757 فين ما كان الاتصال تيمشي للعائلة اللي مقابلة هاذك الرقم وتخرجو اللجان.

هاذ الناس راه جنود الحفاء، خدامين، ما نبخسوش العمل دياهم، ماشي تقول الوزير، الوزير أي المؤسسات الحكومية اللي خدامة على هاذ الشئ، ما يمكنش، يستحيل سابقا ولا اليوم أن فعلا نراقبو كل حانوت أو لا كل زققة، هذا مستحيل، ولكن إلى تعاونو معنا المواطنين، كما تبتعاونو، الهاتف خدام، تنطلبو مزيد من الدعم، أما الآن المواطن، الحمد لله، متحملين مسؤوليتهم وتخرجو والحكومة متحملة مسؤوليتها، ولكن باش نقولو البصلة غالية، فعلا البصلة غالية واتما عارفين راه الفلاحة كابين هنا، عارفين الأسباب، لأن البلاصة فاش تتكون الشتوية راه فيها الجفاف، مع الأسف، هاذ السنة، وبصلة العام اللي فات راه تنبت إلا اللي دارها في الثلجة أو لا غيره، إذن هاذ الوقت كانت تتدخل البصلة الشتوية، وغادي باش ما تترجع إلى (Janvier) غاد تكون المشكل ديال البصلة قبل لا تدخل الشتوية.

إذن كين بعض المواد أما نقولو المحص وغيره أرخص من السنة الماضية، العدس أرخص من السنة الماضية، السمك أرخص من السنة الماضية، فعلا هاذ الشئ غالي بالنسبة اللي ما عندوش، اللي الطاقة الشرائية ديالو ضعيفة، أنا متفق معكم، نقولو لنا الطاقة الشرائية المواطن ضعيفة ما قداش تساير هاذ الأثمان، نعم، فنة عريضة من المواطنين ما عندوش فعلا باش يساير يشري السمك أو لا يشري بعض المواد، هذا طبيعي كما هاذ الشئ واقع عندنا في البلاد، خاصنا نرفعو من نسبة النمو باش فعلا كل مواطن يوصل لشئ حاجة، واحنا خدامين الآن على الحماية الاجتماعية، خدامين الآن 2016 نتعرفو 2017 و2018 نتعرفو باللي صندوق المقاصة دا تقريبا 17 المليار ديال الدرهم، هاذي ما مشات، مع الأسف، لهاذ الشريحة.

خاصنا كيفاش نتعاونو هاذ الموارد اللي كايينة تمشي للفئات المستحقة، واحنا خدامين على هاذ (RSU) باش فعلا نعرفو الشرائح المستحقة باش بمشي لها الدعم، ولكن هاذ الشئ غادي يتحدد لشئ بعضين، وهاذوك اللي غادي يتحدد غادي يغوتو، ولكن شئ باس ما كين احنا قادين، خدامين في هاذ المشروع، واحنا بدينا في المنطقة حجة دالرباط الإحصاء للمواطنين باش فعلا نجربو هاذ البرامج اللي كايينة، 139 برنامج اجتماعي كين.

مع الأسف ما شي دائما الفقراء أو لا الشريحة المتوسطة الدنيا هي اللي تستتافد، تيستافدو آخرين، الآبار وأصحاب الدجاج، كين مول الدجاج كين اللي تبيدو 100 بوطة في النهار، كين اللي عندو البئر 100 بوطة في النهار، راه 5000 درهم في اليوم هاذك، راه 15 مليون في الشهر، راه 60 مليون في 4 شهور، هاذو فعلا كابين، هاذ المال خاص يتوجه لهاذ الشريحة.

السيد الوزير كمل عافاك، جابو السيد الوزير من فضلك. من فضلكم الله يخليكم، السيد الرئيس الله يخليكم، الله يخليكم من فضلكم السيد الوزير، من فضلكم، من فضلكم، السيد الوزير.

أرفع الجلسة ل 5 دقائق.

الإخوان شوفو غرفعو الجلسة أو لا نكملو ولكن بالهدوء الله يخليكم، الوقت كيدوز عندنا جلسة تشريعية الله يخليكم، 5 دقائق ونبينا عليه السلام. 5 دقائق ما تقوتوهاش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، كملو التدخل ديالكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا بعد والله ما مرمضن، شوف، اليومين الأولى ديال رمضان..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم باقي لنا جلسة تشريعية، الله يخليكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

اليومين الأولى ديال رمضان:

- عدد الزيارات الميدانية، اللي تقول الحكومة ما قداش على شغالتها، 1800؛
- عدد اللجان الإقليمية المختلطة 1450 في يومين؛
- كميات المنتجات الغذائية الغير الصالحة للاستهلاك 24.5 طن؛
- كميات المنتجات الغذائية التي تمت مراقبتها 8500 طن؛
- على مستوى الاستيراد كميات المنتجات الغذائية التي تمت مراقبتها 8500 طن؛
- كميات المنتجات الغذائية التي تم إرجاعها 95 طن؛
- عدد شواهد القبول 400؛
- عدد نقط البيع التي تمت مراقبتها 7800؛
- عدد المخالفات 404؛
- عدد المحاضر التي تم تحريرها 218؛
- عدد الإنذارات 186.

اللي قال الحكومة ما خداماش.

ولكن هاذ الشئ ما كافيش، ما كافيش هاذ الشئ، وفي العالم كولو المواطنين حتى هما تياخدو المسؤولية، الحكومة أخذت المسؤولية ديالها ولكن ما يمكنش نرمبو المسؤولية كلها غير على الحكومة أو لا على العمالات

الآن احنا خدامين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه، ارتفاع أثمان المحروقات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

أريد أن أرتفع الأسعار ديال المحروقات ما عندوش علاقة بالمناسبة ديال رمضان، هناك عوامل أخرى هي اللي أدت إلى ارتفاع الأسعار ديال المحروقات في المحطات، ولكن راه ترفع السعر ديال البرميل في السوق الدولية، راه واصل 70 وربما فايت 70 غادي وتطلع، اليوم راه واصل تقريبا 72 دولار.

كل المؤشرات تؤكد على أنه المنحى في السوق الدولية غادي وتيرفع، يعلم الله فين غادي يوصل، راه ننسولو الحكومة أشنو هي التدابير في غياب المقاصة اللي كانت قبل؟ وذاك الشي ديال التسقيف ما بقاش عليه الكلام من طرف الحكومة، ماشي تسقيف الأسعار، باش نكونوا واضحين مع الحكومة، تسقيف الأرباح؟ ما يمكنش يسقفوا الأسعار، غير باش نكونوا محددين واش ما قدوش يسقفوا الأرباح؟ خلي السوق ليبرالي إذن فشنو هي التدابير اللي غندير الحكومة باش تحمي المستهلك وتحمي الاقتصاد الوطني اللي غيضر كثير من استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية؟ أشنو هي الإجراءات اللي معترمة الحكومة تديرها فهاذا الاتجاه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا.

فعلا أن الأسعار الدولية مرتفعة، مع الأسف - لا قدر الله - إلى الإشكال ديال الشرق الأوسط إلى كان مشاكل ممكن - لا قدر الله - تزيد ترتفع، التسقيف جاي غير كونو مطمئنين باش ما يبقاش هاذ الكلام يتعاود، الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، قالت غندير التسقيف غندير التسقيف.

كاين تجميع ديال معطيات أخرى راه كاين 6 أحزاب في الحكومة، راه كاين جهات راه لا بد من تشاور في هذا الميدان ولكن التسقيف جاي، باش ما نقولوش الحكومة عاجزة ولا ما بغاتش ولا تهربت، هذا وعد ديال التسقيف، إذن خليو هاذ الجانب، وفعلا التسقيف ديال الأرباح ديال

هامش الأرباح هو اللي غيكون التسقيف.

الآن إلى قدر الله تزدت الأسعار، الحكومة مجبرة أنها تاخذ تدابير ولكن ماشي الآن التدابير موجودة، ما عرفنا فين غادي يوقف، إلى قدر الله إلى شعلات العافية تما يمكن يوصل لك البرميل ل 100 دولار، إذن في كل ظرفية الحكومة بالسيف عليها مجبرة هاذي ما عندها خيار مجبرة أنها تتدخل، ولكن تنمناو إن شاء الله أن هاذ الشي يخمد لأن من المفروض العرض فايت الطلب، وما بقاش مشكل العرض والطلب، المشكل جيو سياسي، كنعرفوه كلكم، كنعظرو فين غادي يوصل هاذ الشي لأن وصل حتى ل 75، كان شوية الفرج رجح دروك ل 71 تقريبا ولكن مؤهل مع هاذ الشي اللي كييجري في الشرق الأوسط أن فعلا يتزاد، والحكومة ما غاداش تهرب من المسؤولية، وأتما ها أتم حاضرين إلى الحكومة ذاك الوقت ما دارت والو راه البرلمان باقي خدام، هاذ الغرفة باقية خدامة راه الأسئلة غادية تحي ما غاديش تسكنو.

إذن فعلا خليوننا - لا قدر الله - وصل هاذ الشي راه كلنا في نفس الإشكالية إشكالية العملة الصعبة، لا قدر الله لا وصل لك ل 150 خاصك العملة الصعبة باش تشريه وخاصك تلقاه، لأن إلى وصل ل 150 هي الندرة إلى وصل ل 150 هي الندرة ما تلقاهش ماشي غتلقاه موجود.

إذن فعلا ننتظر واحنا كنسعواو باش الاحتياط الآن بعدا فهاذا الظروف الاحتياط ديال شهر، والآن تنفرضو على الشركات يديرو احتياط كذلك في الجهات، ما يبقاش الاحتياط غير في الشاطئ، خاص حتى داخل المغرب يكون الاحتياطات جموية، لأن هاذي مادة حيوية إستراتيجية ما يمكنش يبقا دائما التخزين غير في جهة معينة، واحنا خدامين في هذا الاتجاه، وإلى كان شي معطيات راه غنجيو عندكم غتستدعيونا للجان وغنجيو ناقشو معكم هاذ الشي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

الجواب غير مطمئن إطلاقا، وزاد من المخاوف أكثر، يعني الحكومة لا تمتلك رؤية وما عندهاش تدابير محسوبة، خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار، التخزين ما كيفوتش 30 يوم، على الأقل واحد 3 أشهر، راه ما عندكومش شي خيارات كثيرة السيد الوزير، راه عندكم التخزين وأتم حابسين على واحد العدد ديال المستثمرين في هاذ المجال حابسين عليهم، ما مرخصينش ليهم ما عرفتش علاش، هاذي الأولى.

ثانيا، المسألة الأخرى ترجعو المقاصة ما غترجعوهاش، غتمشيو للتضريب، التركيبة ديال الأسعار ديال المحروقات وغتشوفو كيفاش تلعبو فدوك الضرائب، (La TIC)، (La TVA)، كذا وتشوفو الليصانص مع المازوط، شنو اللي غتسبقو واش هذا، غير اعطيو للمغاربة لأنه هاذ الشي

في الوقت الذي تعتبر فيه الطبقة المتوسطة بالعديد من المجتمعات طبقة ميسورة نسبيا، فإن هناك إجماع من قبل المحللين السياسيين والاقتصاديين الذين يرون أنها بمجتمعنا إن وجدت، فقد أصبحت أقرب إلى الطبقة الفقيرة أو أنها لم تعد موجودة أصلا، في ظل السياسة الحكومية الحالية، مع العلم أنها تعتبر صمام الأمان، وغيابها يشكل خطرا على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

لذا، نسالكم، السيد الوزير، ما هي النسبة التي تمثلها هذه الطبقة المتوسطة في مجتمعنا؟ وما الخطر الذي يشكله تلاشي وغياب هذه الطبقة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا.

السؤال هل هي موجودة؟ الإحصائيات ماشي الحكومة اللي تنتجها، المندوبية السامية للتخطيط هي اللي تنتج الإحصائيات، كنتقدرها تقريبا بحوالي 53% ديال المغاربة، ماشي الحكومة اللي تنتج الإحصائيات، احنا تنشتغلو على هاذ الإحصائيات لأن مديرية الإحصاء مستقلة على الحكومة وتتعرفو التضارب شحال من خطرة بعد الخطرات نسبة البطالة وغيره، هذاك كاين بعض الخلافات في هذا ولكن هذو معطيات ديال (L'HCP).

الآن المشكل خاصنا غير نقولو بعدا شكون هي الطبقة الوسطى، الطبقة الوسطى تتكون على حسب المستوى ديال الدخل للمجتمع، ماشي الطبقة الوسطى ديال المغرب هي الطبقة الوسطى شي بلاد غنية، على حسب الفقر وعلى حسب مستوى الغناء ديال المجتمع تتجى واحد الطبقة الوسطى. تقول لي الدخل ديالها ضعيف تقول لك ضعيف، ولكن هي وسطى بالنسبة لهاذ جات بين هاذ الجوج.

الآن راه المشكل ماشي مشكل الدخل فقط، التحملات ديال هاذ الناس هي اللي ثقيلة، المدرسة، التميشيو للقطاع الخاص لأن قال لك ما كاينشي في المستوى العمومي، الصحة تميشي للكلينيك، العمل الاجتماعي داخل الأسرة دائما هاذ الطبقة المتوسطة هي اللي فيها الدعم ديال على المستوى العائلي، احنا كنجاولو ما أمكن نخففو على الضغط ديال التحملات المدرسة، الصحة، عناصر أساسية، وكذلك إلا دعمتي الفقراء راك كتدعم واحد جزء ديال الطبقة المتوسطة كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

غادي، راه النزاع التجاري بين الصين وأمريكا كعامل راه غادي ويكثد، غير البارح 60 مليار دولار ديال فرض الرسوم الجمركية من طرف الصين ما غندخلش فهاذ التفاصيل على كل حال.

اليوم نسف ديال باخرة ديال البترول اليوم وقع هاذ الشي، بالإضافة إلى عوامل كيف ما قال جيو سياسية، ولكن عوامل مصلحية ديال الشركات الكبرى في العالم، أتم عارفين هاذ الشي السيد الوزير أنه هاذ الشي غادي وكيرتفع راه ما غينزلش، وبالتالي خاصكم يكون عندكم جواب وطمانو المغاربة أنه راه المازوط والليصانص ما غيوصلش لواحد السعر اللي هو غير معقول وما قادش عليه المواطن، ما غنقولش الرقم، ولكن هاذ الشي يثير الكثير من المخاوف، خاصة ماشي غير فقط على المستهلك على الاقتصاد الوطني ما عندناش (devises)، الدرهم غينزل، نسبة التضخم غادي ترتفع وغلاء الأسعار غيتزداد على كلشي هاذي هي الخطورة فين كايته، شرحو للمغاربة هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

غير الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين هذا في مصلحتنا، لأن نسبة النمو الاقتصادي العالمي ما تيكونش مرتفع، إذن من المفروض يهبطو الأسعار، لأن النمو العالمي إلى زاد 4% ولا 5 تيكون الطلب، ماشي هذاك هو السبب، السبب هو ما يجري في الشرق الأوسط وراه قلتها. الحكومة غادي تاخذ مسؤوليتها ماشي غندير برنامج الآن إلى وصل 75، إلى وصل 80، إلى وصل.. راه ملي تكون شي مصيبة، راه على حسب لا قدر الله هذيك المصيبة اللي غندير الإجراءات، ما يمكنش تدير الإجراء الآن .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، تراجع الطبقة المتوسطة ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

زاد فاصلة 2 أسيدي كاع أنت، صافي 7 فاصلة، الله يهديكم وياخي واخا الذاكرة تمشي راه باقين شوية، هكذا، تنقلو صندوق المقاصة ما نعرفوش شي واحد باغي، ياك كلشي صفق عليه لأن خاص فعلا.. باستثناء صافي، شي باس ما كين.

كلشي كان تيقول أن هاذ الصندوق خاصو يتصلح، واللي انتقد تيقول لك غير ما درتوش شي حاجة موازية لهاذ الإصلاح، هكذا، وحتى احنا باقين اليوم أولاد اليوم إلى كان شي اقتراح احنا كترحبو به، تيجي قانون المالية ربما كين حاجة تقبلت وحاجة ما تقبلاتش ولكن الحاجة اللي معقولة اللي تحملها البلاد اعطيوها لنا إلى ما درناش قولوها للمغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤال السادس موضوع حكامة الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اليوم السيد الوزير، بغينا ناقشو معكم الإشكالية ديال الولوج للصفقات العمومية.

أولا، واحد الرقم كنعرفو بأنه اليوم الطلبات العمومية.. بغيناكم كيف كنعرفو السيد الوزير كين حجم الاستثمارات اليوم ديال الدولة واصلنا 195 مليار درهم، هاذ داز في هاذ القانون الأخير ديال المالية، وهو رافعة مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكين واحد العدد ديال الشركات الكبرى والمتوسطة اللي كنعول على هاذ الرقم باش تحقق رقم المعاملات ديالها السنوي.

احنا على كل حال ما غاديش يمكن لنا ندخلو بتدقيق في ثلاثة ديال الدقائق في هاذ المسألة ديال الولوج للصفقات العمومية، وغادي إن شاء الله نديرو ميعاد في اللجنة مع وزير المالية وكذلك وزير التجهيز باش ندخلو بتدقيق في هذا.

ولكن غادي نتكلمو على ثلاثة ديال المحاور بسيطة:

الأول منها هو آجال الأداءات، بغينا نقولو لكم السيد الوزير لحد اليوم الناس مازال ما تخلصاتشاي، وخا كان واحد الالتزام حكومي ديال السيد رئيس الحكومة لحد اليوم مازال الناس ماتوصلاتش بمسائل العمل ديالها، وخا أنه كان مجهود نتاع الخزينة اللي اليوم ما بقاش فيها إشكال، ولكن

المستشار السيد الحسن سليغوة:

فهمت من الجواب ديالك السيد الوزير بأن الطبقة المتوسطة في المغرب اتتوما مرتاحين لها، لأنه كيمشيو للمصحات وتدخلو أولادهم للمدارس الخصوصية.

تنقلو لك مع الأسف الطبقة المتوسطة في المغرب يمكن لي تقول لك ما بقاتش عندنا، مشات للمستوى أضعف، لأن فاش تمشيو للسكن الاجتماعي، الاقتصادي شكون تياخذو؟ شكون اللي تيشري من غير هاذ الطبقة المتوسطة؟ وتنعرفو بأن الطبقة المتوسطة في المجتمعات العالمية هي العمود الفقري ديال كل اقتصاد.

مع الأسف الشديد السيد الوزير، وهنا المناسبة باش غادي نرجع شوية للور السياسات الحكومية السابقة، في عهد حكومة عباس الفاسي كان اليرميل تيعمل 145 دولار، 145 يعني دوبل ديال 70 وكان تياخذو المواطن المغربي ب 6 دراهم باش هنا تتساهم في المساهمة ديال الاقتصاد ديال الدولة، وكنتساهم بالطبقة المتوسطة باش كنتساهم وتنجح.

الآن اليرميل تيعمل 70 تقريبا دولار، المواطن المغربي تيشريه تقريبا ب 10 ديال الدراهم، لهذا السؤال المطروح السيد الوزير فاش تنسمعو منكم هاذ الإحصائيات وهاذ ماشي تنشكو ما تيبانش على المجتمع المغربي نهائيا، إما كين أخطاء في هاذ الإحصائيات وهاذ الأرقام اللي تنقلو، وإما ما كينش البركة.

لهذا مسؤوليتكم باش ذاك المجتمع الوطني ديال الطبقة المتوسطة ترجع بلاصتها تاخذ الحق ديالها في الوسط، وتلعب الدور ديالها أحسن قيام، هذا هو السؤال هذا هو المسؤولية ديالكم ديال الحكومة الحالية، إن شاء الله إلى قدرتو تديروها غادي تكونو مشيتو خطوات بعيدة، ولكن لا أظن لأنه الرأي حقيقة اللي هي كينة دابا آنيا ما تنبشرش بخير، ما تنبشرش بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا أنت اللي بديتي المقارنة إيوا ما تقلقوش. نعم كان اليرميل كان صندوق المقاصة أشنو النتيجة؟ تنعرفوها العجز كان 7.8 في الميزانية ما بقاش المغرب ما بقاتش في الثقة، صندوق النقد الدولي هو دار لنا خط اثتان باش يضمننا، واش هاذ الشي اللي بغيتو نرجعو لو؟ ماشي تنتقد ذيك الحكومة، دارت اللي عليها ولكن النتيجة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار من فضلك.

إشكالية، القوانين ديال المغرب لا بأس بها، في المستوى، ولكن الممارسة ماشي دائما كتكون في المستوى، المشكل هو الممارسة والثقافة السائدة عند البعض أن فعلا الغش باقي موجود، أما القوانين المرسوم ديال 2013 اللي متعلق بالصفقات العمومية جاب عناصر كثيرة، وهادي أقل كلفة إلى دخلت عناصر أخرى كدخل لك الناتية، وغادي يدخل هذا كعرفو، وما أقل كعرفو، ولكن الحكومة اللي كتعطيك التقدير ديال الصفقة، سابقا ما معروفش التقدير ديال الصفقة، كيكون شي واحد عارف شي واحد مسؤول كيشي كياخذ المعطيات وكيقاد العرض ديالو على حساب ذاك التقدير، الآن هاذ الشي ما بقشاي، فعلا الأسبقية للمقاولات الوطنية الصغرى خاصة، الآن حتى التشغيل الناتي ممكن يدخل في الصفقة.

الآن إلى كان مقترحات على مستوى التحسين احنا على أتم الاستعداد، لأن هاذ الشي اللي درنا في 2013 ممكن تكون فيه ثغرات، إلى عندكم مقترحات جيوها، واحنا مستعدين نضموها لهاذ المرسوم إن شاء الله ويتراجع، هذا ماشي قرآن.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

نتنقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الوظيفة العمومية، وموضوعه التعيين في المناصب العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

الدستور ديال 2011 جا بواحد المجموعة ديال المبادئ والأسس منها ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية إلى غير ذلك، اللي القانون التنظيمي حول التعيين في المناصب العليا الهدف ديالو كان هو أنه يرسخ هاذ المبادئ هادي.

بعد اليوم تقريبا 7 سنوات من بداية التطبيق ديال هاذ القانون تبتطرحو واحد العدد ديال الإشكاليات سبق لكم تقاسمتوها أيضا مع السادة المستشارين حول الشفافية والنزاهة في التعيين في هاذ المناصب.

بعينا نعرفو أشنو عملات الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة فهاذ الشي؟ واش درتو شي دراسات؟ واش كين شي تحليل؟ واش كين شي خطة لحل هاذ المشكلة الكبيرة اللي كتضرب في الصميم الإدارة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

الإشكالية كايينة عند الوزارات والشركات العمومية، لأنه الإشكالية اليوم مازال في المصادقة على الملفات، هذه الإشكالية الأولى.

المسألة الثانية هو التفضيل الوطني، داز في واحد المرسوم في 2013، واحد التفضيل الوطني اللي كيغطي للمقاولات الوطنية 20% من الصفقات العمومية، كانت كبيرة ولا صغيرة، وكين واحد المادة 155 اللي كتقول بأنه كيتمكن لنا نزيدو مثلا في العروض ديال الشركات الأجنبية 15%، باش نعطيوا تفضيلية للشركات الوطنية.

الإشكالية هو حتى هذا بنفسو السيد الوزير احنا ماشي على يقين الشركات على كل حال كتشكى منو، ولو أننا درنا بعض التحريات ولقينا بعض الوزارات كتطبق هاذ المسألة، ولكن ما عرفناش إلى أي حد، والشركات العمومية هذيك ما عرفناش أش كندير لحد اليوم.

المسألة الأخرى، هي اعتماد عروض الأقل كلفة، اليوم هاذ المسألة راكم شفتو في الصحافة بأنه اليوم كين واحد الإشكالية كبيرة كين واحد الشركات خاصة ديال البناء اللي هي اليوم في الإفلاس، لأنه هاذ اعتماد العروض أقل كلفة كتعطينا واحد (la qualité) اللي ما خدمشاي وكتعطينا واحد الهامش ديال الربح اللي هو ما كافي، اليوم كين دول في العالم على غرار بريطانيا العظمى وكذلك بعض الدول الإفريقية اللي كنعتمد العرض الأحسن كلفة ولو كيكون التمويل ديالها من بعض البنوك الدولية والبنك الإفريقي. بعينكم تدرسو هاذ المسألة السيد الوزير ديال كيفاش ندوزو للعروض الأحسن كلفة.

كذلك هاذ الشي كلو عندو علاقة بالحكمة، واللي كان اقترح السيد الرئيس ديال الفريق، في واحد المسألة ديال رئيس الحكومة، في يوليوز اللي فات، كان اقترح مرصد وطني ديال الطلبات العمومية باش يمكن لنا نشوفو هاذ الشي وندرسوه عن كذب، وتتحققو واش كتحققو ذيك الشي اللي تدارو عليه البرامج ولا لا.

ولهذا السيد الوزير، كنساءلوكم اليوم عن التدابير اللي غادي تخذوها باش تضمنو الشفافية وحرية المنافسة والمساواة في الولوج لهاذ الصفقات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد المستشار.

على أي حال بالنسبة للمرصد، الآن راه اللجنة الوطنية للطلبات العمومية راه تدارت وتعيينو الأعضاء ديالها، فعلا باش تسهر بجانب الحكومة على هاذ الشي ديال الشفافية، المشكل ديال الشفافية هي أكبر

رأفة بالزملاء ديالكم في الحكومة ومن سبقكم، إذا المبادئ باينة التطبيق ديال هاد الشي واضح حتى هو كفاش كيتعمل، كين مبدأ ديال الزبونية، كين مبدأ ديال الائتماء الحزبي، كين مبدأ ديال صاحبي، كين مبدأ ندير الناس في المحيط دياالي اللي غادي تشتغل بالطريقة اللي غشتغل بها، والأرقام تثبت ذلك، إلى شفتي الأعداد دبا هذا القانون كيغطي الحق لرئيس الحكومة في التعيين في المناصب السامية تقريبا 1100، 1150، إلى غاية اليوم 1050 تقريبا اللي تبدلت، هادي الأرقام ديالكم في الموقع ديالكم، 1050 يعني كلها الإدارة شملها التغيير، وإذا شفتي هذه الأرقام عاود ثاني بالتفاصيل مباشرة بعد تعيين الحكومة 200، هذه ديال 2012، مباشرة بعد تعيين الحكومة في 2017، 200، 50% ديال المناصب اللي تبدلات، تبدلات مباشرة بعد تعيين الوزراء، يعني كيجي الوزير، وكيفكر في خطة دبالو وكيبدا يغير في المدراء ديال الإدارات، وهلم جرا، المدير حتى هو كيختار ذاك الشي، رئيس المصلحة ورئيس القسم اللي على يدو وأنت ماشي.

وبالتالي الإدارة اليوم راه تتعيش واحد المشاكل لا حصر لها في هذه النقطة، لا الشروط، شروط، ماشي شروط مختلف فقط لأنه كين مشكل ديال عدم التجانس في القطاعات، لا مختلفة الشروط لأن كل واحد كيدير الشروط بناء على النتائج، هذه الحاجة الوحيدة اللي الحكومة كستخدم فيها بمبدأ النتائج، عوض الإمكانيات، النتائج كتحدد مسبقا وكتنجحو. الزميل ديالكم قبيلا كان كيقول ما بغاش أننا نقولو الحكومة فاشلة، غادي نقول لكم رآم حكومة نجحت ميزان في الضرب عرض الحائط كل المبادئ اللي جا بها الدستور من ناحية الكفاءة، من ناحية المساواة ومن ناحية تحسين الإدارة العمومية، نجحو بشكل كبير.

هاد اللجان اللي تكلمتو عليها ماشي كين مشكل في عدم الرؤية ولا وضوح الرؤية عند القطاعات، كيدير لجنة اللي عارفها غادي تحرق دوك النتائج وإذا ما عجباتوش وإذا كاع، هادي ما كنعمش، ولكن راه واحد النسبة ديال 95%، 90% ديال التعيينات في المناصب العليا كلها تنقوم بهاد الشي وكلشي عارفو لا مزايده لا والو، ومع الأسف مازال ما بغيتوش تعطيو شي حل لهاد الشي، وما تجيبوش شي حل باش تركزو هاد الشي اللي كين دبا وتقولو للناس الآخرين اللي غادي يجبو من بعد دبا هادو تركزو في بلايصهم وخداو و.(les références) واجبو نديرو شي طريقة جديدة طريقة جديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه التدابير المعتمدة لتنزيل ميثاق اللاتمرکز، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على إثارة هذا الموضوع من جديد في هذا المجلس الموقر نظرا للأهمية اللي كنتكتسيها - لا أقول المناصب العليا - لكن الوظيفة العمومية العليا فالحكومة العمومية لبلادنا، ما غاديش نكرر ما قلته فجلسات سابقة، لكن فعلا كيف ما تفضلت الدستور حسم في المبادئ العامة ديال التعيين أو الولوج للمناصب العليا، المساواة، تكافؤ الفرص، الشفافية والكفاءة، وكان على القانون التنظيمي ديال 2012 أن يجسد المبادئ الدستورية.

لكن التقييم اللي قام به القطاع عند الوزارة أن ربما القانون التنظيمي وهو يحيل الآلية التنظيمية للمباراة ربما لم يكن دقيقا في تنزيل المبادئ الدستورية، لأنه ترك العديد من الفراغات الأشياء اللي مهمة جدا خلاها للمرسوم التنظيمي، أعطى المبادئ وخلا المرسوم التنظيمي يجسدها، منين جا المرسوم التنظيمي أحدث لدى السلطة الحكومية المعنية لجنة، كل سلطة حكومية معنية بفتح مناصب عليا للتباري تحدث لجنة، طبعا المرسوم ما يقولش هاد اللجنة هذا المرسوم يحدث لجنة ولا يتحدث عنها، ولكن خاصها تكون، الوزير خاصو يديرها ويدير محضر وتقدمه للمجلس الحكومي 3 مناصب، هادي الأولى.

ثانيا، هاد المرسوم التنظيمي أعطى للسلطة الحكومية المعنية ملي تفتح المنصب تقوم بتوصيف الشروط دبالو، وفهاد الشروط التقييم اللي قمنا به تبين لنا أن هناك تفاوت بين القطاعات في تجسيد الشروط ديال الكفاءة وديال مفهوم الأقدمية وديال ما معنى يكون عندو مستوى عالي أشنو هو اللي عالي؟ الشهادة الفلانية واش عندها المعادلة؟ شحال عندو في الأقدمية؟ إلى غير ذلك، فهنا هاد التفاصيل كتجعل أن ملي تنوصف أنا الشروط أكاد أنتي كمنحي القوة ديال المبادئ الدستورية.

لهذا الفعالة اللي خرجنا بها ليس فقط تعديل المرسوم، بل مراجعة القانون التنظيمي، لأنه التجارب الفضلى في العالم لا توجد فيها لجنة محدثة لدى السلطة الحكومية المعنية يعني لدى الوزارة المعنية، التجارب الفضلى في العالم توجد فيها هيئة مستقلة، لأن الأمر يتعلق بالوظيفة العليا اللي هي النخبة الإدارية اللي هي القيادة ديال الإدارة، إما هيئة مستقلة أو مصلحة مركزية كتوحدها المواصفات وكتجسد المبادئ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

أنا غادي نقول لك التقييم اللي ما بغيتوش تقولو وما قدرتوش تقولو

الاجتماع الثالث باللجنة الوزارية وغادي يبدأ يتوصل قريبا بالتصاميم ديال كل قطاع اللي غادي يحدد فيه الوثيرة والشكل اللي غادي يمشي فيه حتى اللاتمركز، من أجل المصادقة عليها والشروع في إعمالها. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

غير السيد الوزير بعد الإصدار ديال هاذ الميثاق في الجريدة الرسمية، احنا في حدود الإمكانيات ديالنا قدمنا قراءة متأنية وسجلنا بعض الملاحظات اللي نبغيو نعطيوها لكم في هاذ الفترة اللي أتما بصدد إعداد هاذ الوثائق الرسمية للاتمركز، وتكلمتو على الاختصاصات اللي كانت أكثر من 60 سنة ممركة في المركز، واليوم وهذا ورش كبير جدا وهم وسيفك، إن صح القول (العزلة الإدارية) إلى صح القول.

الملاحظة الأولى هي انفراد الحكومة بالإعداد ديالو وتغيب الفاعل المحلي، احنا كمنتخبين بالخصوص رؤساء الجماعات ورؤساء الجهات ما شاركنا، يعني ضربتو المقاربة التشاركية عرض الحائط، للأسف، وما كناش نتوقعوها منكم، احنا ما شاركنا، وخصوصا احنا يعني فاعلين محليين، وبالتالي هاذ التنزيل راه (c'est une déclinaison) نازلة عندنا، يعني كان من الضروري أننا تكون عندنا ورشات محلية أولا جمهورية أو لا إقليمية اللي بنديو فيها الرأي ديالنا ونديلو بالذلو ديالنا فيما يخص هذا التنزيل.

كذلك فيما يخص، احنا عرفنا بأنكم بطبيعة الحال استندتم إلى اللجنة الاستشارية للجهوية في التقارير ديالها، وهذا جاء في الديباجة أعتقد في المقدمة ديال التقرير وكذلك في التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفيه بعض التجارب المقارنة، دراسات المقارنة.

كذلك سجلنا بعض الملاحظات في المضمون، هو إحداث العديد من الهيئات التمثيلية الإدارية المشتركة على مستوى الجهات والأقاليم المادة 9، المادة 30 تتكلم على اللجنة الجهوية للتنسيق، المادة 33 على الكتابة العامة للشؤون الجهوية والمادة 38 على اللجنة الجهوية للاتمركز الإداري.

هذا السيد الوزير، يعني تيدخل لنا الشك واش ما غادي نطرحو في الإشكالية ديال تضخم عدد البنات الإدارية وتداخل كذلك الاختصاصات، فضلا على كون أن المدة الزمنية اللازمة لإحداث البنية ما تكلمش عليها المرسوم يعني بقاو واحد الفراغ، وكذلك هنا نتكلم على الفراغ وكين هناك فراغ قانوني، فراغ قانوني خصوصا المادة 21 اللي تحدث على..

فهاذ الاتجاه السيد الوزير نبغيكم تنورونا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيد الوزير وأرجو انتباهكم للإصغاء لنا حول موضوع الميثاق الوطني للاتمركز الإداري والذي جاء فيه خطاب ملكي سامي يوم 28 يوليوز 2018، وكذلك تم تداوله في مجلس الحكومة كان سقف الأجل هو أكتوبر وكان بالنسبة لكم 25 أكتوبر، وصدر في الجريدة الرسمية في 27 دجنبر، هنا كنساء لكم عن التداير المعمدة لتنزيل هاذ الميثاق ديال اللاتمركز وحول التقييم ديال هاذ المرحلة إلى حدود اليوم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، هذا الورش ديال اللاتمركز الإداري هو ورش عندو واحد الميزة هو أنه من الأوراش القليلة المؤطرة بأجندة زمنية محددة.

نهاية يوليوز غتكون كل القطاعات الوزارية قد عبأت التصميم المديرى المرجعي، اللي تتحدد فيه أشنو هي الاختصاصات التقريرية اللي غادي تنقل للجهات، وأشنو هي الموارد المالية والبشرية اللي غادي تعبأ وأشنو هي المؤشرات التنموية اللي باغية تحقق في الجهة.

واحنا خدامين الآن تنشغلو بمعدل 4 دبا وارفعنا وثيرة القطاعات في الأسبوع، بقاو لنا بعض القطاعات غادي نساليو بالضبط في 22 ماي وغادي نعقدو اللجنة الثالثة، اللجنة الوزارية اللي تترأسها السيد رئيس الحكومة، واللي منصوص عليها في الميثاق، هاذ الورش مؤطر بسقف زمني أيضا وأنه في ظرف ثلاث سنوات خاص تكون جميع القطاعات الوزارية يعني غير ممركة، خاص تكون نقلت جزء كبير من الاختصاصات ديالها اللي ظلت ل 60 سنة من ركاز النموذج التنظيبي للإدارة المغربية.

هذا ورش تيمشي بوثيرة جيدة واجتماعات، بل أكثر من ذلك اللجنة الوزارية اللي تترأسها السيد رئيس الحكومة وفيها الداخلية والأمانة العامة للحكومة والمالية ووزارة إصلاح الإدارة، خلقت لجنة تقنية لخبراء هاذ الوزارة اللي تيشغلو باستمرار، لمواكبة القطاعات في تعبئة هاذ التصميم المديرى النموذجي لكل قطاع خاصو يقول ها الاختصاصات اللي غنقل، ها التجميع للأقطاب والقطاعات اللي غادي تكون في الميدان.

في المجلس الحكومي السابق قدمنا إفادة وكان نقاش باش تبقى الحكومة غادية في نفس الوثيرة وفي نفس الإيقاع، وقبل نهاية هاذ الشهر غادي ينعقد

أهم إجراء يمكن ليا تتكلم عليه هو اليوم أن القانون المرتبط بتنظيم القطاع، هاذ القانون الذي تأخر لعقود اليوم تمت المصادقة عليه في مجلس حكومي 25 أبريل، واليوم هو في طريقة ليحال على البرلمان، وطبعا إحالة هاذ القانون تعني الاهتمام الذي أولته هذه الحكومة لهذا القطاع من حيث التأهيل والتنظيم والحكامه، أنا ما يمكنناش نتكلمو على أهمية قطاع الصناعة التقليدية بدون توفير الإطار التشريعي والإطار القانوني اللازم اللي يمكن بأتنا نساهمو في تطوير في تنظيم الحرف، وتنظيم المهنيين، يعني الحرفيين، لأن هذا قطاع تيشغل تقريبا 20% من الساكنة النشيطة، وحرف متعددة، فيكفي أنه الإحصاء اللي عندنا تقريبا 150 حرفة، 100 من الحرف التقليدية و50 في إطار الخدماتية.

ففعلا قطاع غني اللي تيجتاج اهتمام على مستوى التأطير القانوني، وبالنسبة لنا اليوم هاذ القانون غادي يشكل فرصة كذلك للالتقائية والحكامه بين المتدخلين عن طريق إحداث مجلس وطني للصناعة التقليدية اللي غادي يتأسو يعني السلطة رئاسة الحكومة واللي غادي تكون حاضرة فيه جميع القطاعات وجميع الفعاليات المهمة بقطاع الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات القيمة وعلى هذا الخبر ديال خروج هاذ مشروع القانون اللي تينظم هاذ الحرفة ديال الصناعة التقليدية بطبيعة الحال الذي طال انتظاره على مدى العقود.

السيدة الوزيرة، في الفريق الحركي نعتبر على أن تهيئ قطاع الصناعة التقليدية قطاع اقتصادي واجتماعي هام يتجاوز السياسات القطاعية بل يحتاج إلى حلول أفقية باعتباره شأنًا حكوميا مهم مختلف القطاعات ذات الصلة، خاصة وأن القطاع يعيش اليوم السيدة الوزيرة،

وضعية صعبة أمام مشاكل التمويل وضعف التكوين وقيام قنوات التسويق والتصدير في ظل المنافسة الغير متكافئة للمنتجات الأجنبية.

ثانيا، نظرا للوضعية الاجتماعية المزرية التي يعيشها الصناع والصناعات نطالب الحكومة بإخراج المراسيم التطبيقية في أسرع وقت اللي أشرت لها اليوم بطبيعة الحال في إطار مشروع خاص المراسيم والتنظيم باش الصانع التقليدي والصناعة التقليدية بطبيعة الحال اللي يعملو في هاذ المجال بطبيعة الحال اللي هما يتجاوزو 2.5 مليون صانع وصانعة أنهم يكون عندهم الإطار القانوني اللي يكفل لهم حقهم الدستوري والقانوني.

نطالب بطبيعة الحال بالتعجيل بتطبيق القانون 98.15 المتعلق بتنظيم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفتة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي سيمكن الصناع والصناعات من الاستفادة من التغطية الصحية، كما نتطلع

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار،

نتحجي في السيد المستشار هاذ الرغبة والروح في التتبع لهاذ الورش من موقع الجماعات المحلية والديمقراطية المحلية بالرغم من أن الميثاق هو نص تنظيمي تيدخل في الاختصاص التنظيمي للحكومة.

مع ذلك ونظرا لضيق الوقت أدعو لجنة العدل والتشريع إلى ترتيب جلسة لكي نناقش هذه الأشياء وهاذ الملاحظات اللي تفضلت بها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع الصناعة التقليدية، وموضوعه وضعية الصناعة التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

لا خلاف حول أهمية الصناعة التقليدية كقطاع منتج في الدورة الاقتصادية وفي مجال التشغيل وحفظ الذاكرة الحضارية والثقافية الوطنية المتنوعة، غير أن واقع القطاع لا يعكس هذه الأدوار الهامة، لا من حيث التنظيم ولا من حيث وضعية الصناع التقليديين مهنيا واجتماعيا.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات العملية المتخذة لتبهي هذا القطاع الحيوي والهام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة مصلي كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أولا، موضوع قطاع الصناعة التقليدية كما أشرت وكما تفضلتم هو من القطاعات الحيوية المهمة نظرا لأهميته في التشغيل ولأهميته كذلك في الحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي المغربي.

السلبية كنظن خاص يكون نوع من الإنصاف، قطاع الصناعة التقليدية اليوم في الصادرات كيرتفع، عندما مؤشر ديال الصادرات 2017 ارتفعت ب 32%، 2018، +18%، 2019 كاستمر هذا الارتفاع التصاعدي.

بالنسبة لنا ارتفاع الصادرات هذا دليل على الانتعاش وعلى الحركة، يمكن يكونو بعض الصناع عندهم صعوبات في إطار فردي، هذا كين ما يمكننا نكروه، ولكن القطاع ما يمكننا نعطيو واحد النظرة سلبية على العموم، لأن هناك مبادرات، هناك مقاولات، هناك تعاونيات اللي كستخدم في إطار الصناعة التقليدية، واللي كنبذل مجهودات كبيرة ومنها التعاونيات اليوم في الصناعة التقليدية اللي كاستطع أنها تصدر كيف ما قلت وأرقام مهمة ومهمة جدا.

دور الصانع كذلك في إطار الصناعة التقليدية وكؤسسات، انتقلنا اليوم إلى 90 دار وهذه كعتبرها مؤسسة موجهة للمرأة الحرفية في العالم القروي، وخصصنا لها برنامج..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي، الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أثبتت التجارب المقارنة أن الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن يلعب دورا مهما في محاربة الفقر والتمهيش بخلق فرص الشغل، ولعل هذا ما دفع الحكومة إلى وضع تقوية الاقتصاد الاجتماعي وتعزيز مساهمته في مكافحة الفقر والتمهيش كهدف ضمن برنامجها الحكومي ولتحقيق هذا الهدف أوردت الحكومة في برنامجها عدة إجراءات، من بينها إخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي، القانون الذي يمكن أن يشكل أرضية تشريعية لتنمية القطاع على أسس صلبة، ويستجيب لمجموعة من التحديات التي تواجه القطاع.

لذا نسألكم السيدة كاتبة الدولة، عن الخطوات التي قطعتموها في تنزيل هذا الإجراء؟ ومتى يمكن لهذا القانون الإطار أن يري النور؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

إلى إعداد برنامج للتكوين وتسهيل ولوجهم إلى التمويل.

كما تتطلع أيضا إلى كشف الوزارة عن التدابير المتخذة لحماية المنتجات المغربية التقليدية من القرصنة والتهريب، خصوصا في غياب طابع الجودة أو علامة الجودة والاعتراف بحرفية الصناع التقليديين الذين أصبح عدد كبير منهم يفضل الهجرة نحو الخارج ناقلا معه العبقرية المغربية.

السيدة الوزيرة، الحكومة عملت خلال السنوات الماضية على إقامة جمعيات للصناعة التقليدية في بعض الجهات على شكل بنائيات فحمة ومهمة بطبيعة الحال، تعكس المعيار المغربي العميق.

ولكن منين السيد الوزير منين كندخلو لهذه الجمعيات نتلقاو على أن المنتجات والمعروضات هي ناقصة ما كترقاش لذلك المستوى بالأخص في الأقاليم البعيدة، وهنا أخص بالذكر مجمع الصناعة التقليدية المتواجد بمدينة الداخلة، هذه المعلمة المتواجدة على خليج واد الذهب اللي هي معلمة كبيرة البناية كبيرة وصرفت عليها أموال طائلة ولكن السياح أو الأجانب أو الزوار لهذه الجهة منين كيدخل لهذه المعلمة ما يلقاوش المنتج التقليدي الحقيقي معروض بكيفية.

السبب أشنو هو، هو ضعف التمويل بالنسبة للصناع الحرفيين والصناع التقليديين، خاص الناس خاص تعطوهم الدعم المادي، تعطوهم الإمكانيات باش يتمكنو من إنتاج منتجات الصناعة التقليدية تعكس الواقع ديال المنطقة وديال الوطن ككل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

أثرت السيد المستشار في الحقيقة قضايا كثيرة، هذه خاصها جلسة في إطار لجنة ولا يمكن الجواب عنها في هذه الدقائق المحدودة.

ولكن مع ذلك غناكد على أنه القانون الأهمية ديالو أنا اشتغلنا كذلك على المراسيم المرتبطة به، ونعتبرو أن هذا ورش كبير ومهم جدا مرتبط بالحكومة، بالنسبة لوضعية الجمعيات، جمعيات الصناعة التقليدية هي تتفاوت، فعلا هي بنائيات في أغلبها بنائيات وفضاءات مهمة جدا، فضاء الداخلة من الفضاءات اللي زرتها واللي هي مهمة واللي فيها عرض مهم على مستوى المنتوجات المرتبطة خاصة بالصياغة، وفيها معلمين متميزين وفيها عرض متميز، وما كنبذلش أنها بهذه الصورة التي قدمتها السيد المستشار المحترم، يعني بالنسبة لنا هذه من المعالم المهمة.

اليوم باش نتكلمو على الصناعة التقليدية بواحد الشكل فيه نوع من

المجهودات التي تبذلها كتابة الدولة في هذا المجال وفي هاذ القطاع والمشتغلين فيه، وننوه أيضا بهاذ القانون الذي يسمح بموجبه الولوج ديال مجموعة ديال التعاونيات والمقاولات، يعني النظام ديال الصفقات العمومية.

بطبيعة الحال هاذ القانون الإطار، كما أشرت السيدة كاتبة الدولة هو مهم، وأنت كنعرفي السيدة كاتبة الدولة أن بلادنا تعرف مجموعة من الإكراهات والاختلالات فيما يتعلق بمستوى التنمية البشرية، فبلادنا مصنفة رقم 123 ضمن 189 دولة فيما يتعلق بالإكراهات والتحديات اللي كنعرفها المجالات أو التفاوت في المجالات الاجتماعية أو المجالات الترابية، والمعول على هاذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكي يكون رافعة ضمن هذا الاقتصاد أو الشركاء الآخرين، القطاع العام والقطاع الخاص.

أنت أشرت أن الدول المتقدمة اللي راكمت التجربة فهاذ الميدان استطاعت باش المساهمة ديال القطاع يكون في حدود 10%، نحن بلدنا ما زالت في حدود 2%، أيضا إشراك الطبقة النشيطة اللي ضمن الرؤية الإستراتيجية اللي وضعتها 2010-2020 كان المؤمل الصعود إلى حدود 7.5 بالطبقة النشيطة.

وأيا الدراسة التي تم إطلاقها من قبلكم لإيجاد إستراتيجية في هذا المجال ديال تطوير هاذ القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في حدود الصيغة الثانية ديال 2018-2028 اللي من ضمنها تنزيل هاذ القانون الإطار اللي هو مهم بالنسبة لهاذ المجال ككل.

وتتمناو أيضا تنزيل القانون المرادف له اللي هو القانون ديال التجارة المنصفة حتى هو من بين القوانين اللي هو مهمة، ولكن أساسا هاذ القانون الإطار هو اللي مهم يعني في إطار الدفع بهاذ المجال ومكوناته للترقية بالاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أشكركم السيد المستشار على هاذ الروح الإيجابية.

فعلا هاذ القانون لاحظنا بأن هناك طلب سواء من الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك عبر مجموعة من المحطات وعبر مجموعة من الفاعلين، الكل يطالب اليوم بإخراج هاذ القانون، واحنا بالنسبة لنا يمكن نقولو كان قانون في نفس الأهمية اللي هو قانون الصناعة التقليدية، تنظيم أنشطة الصناعة التقليدية اعتبرناه عندو أولوية في هاذ المرحلة.

اليوم منين وصل هاذ المراحل المتقدمة وغيتحال على البرلمان، اليوم فعلا غادي تكون الجهود موجهة لإخراج القانون الإطار المرتبط بالاقتصاد

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار وشكرا للفريق على هاذ السؤال المرتبط بالقانون الإطار.

أنه فعلا اليوم لكي ننتقل إلى مستوى مزيد من الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلادنا، لابد من إخراج القانون، هاذ القانون عرف واحد المسار على مستوى الوزارة.

المسار الأول أنه كان في إطار دائما تشاوري مع منظمات دولية، منظمة الزراعة والأغذية الدولية والي أعطتنا الخبرة ديالها في هذا المجال، يعني أعطت خبرتها لإنجاز القانون، وهذا قانون بالنسبة لنا كنعبروه مهم ومهم جدا، وفي المناظرة الوطنية الأخيرة تم عرض المسودة وتم فتحها على المشاورات، وإشراك الفاعلين اللذين حضرو في المسودة الأولية لهاذ القانون.

وكنعبروه فعلا أن بلادنا محتاجة فعلا إلى قانون إطار اللي كيعرف الاقتصاد الاجتماعي، كيعرف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والي كيعطي الإلتقائية بين كل المتدخلين، الاقتصاد الاجتماعي هو اقتصاد اللي فيه متدخلين كثر، الصناعة التقليدية جزء، الصيد البحري، الفلاحة والسياحة وقطاعات أخرى، فلا بد من إطار اللي كيعطي الإلتقائية والقانون الإطار بإمكانه أن يساهم في تحقيق الحكامة والإلتقائية وإعطاء رؤية واضحة أكبر لهاذ النوع من الاقتصادات اللي اليوم كنعول عليه مجموعة ديال الدول اللي هي من الدول المتقدمة، والاقتصاد الاجتماعي كيساهم حتى ل 10% من الناتج الداخلي الخام ديالها في الدول المتقدمة، فما بالك بالدول اللي عندها صعوبات بالتنمية فهي محتاجة أكثر إلى تشجيع هذا الاقتصاد وإلى تنويع مصادره وكذلك تقديم دعم له.

بالنسبة لنا اليوم القانون الإطار نعم قابط طريقو، احنا فالمسودة وإن شاء الله غادي يتحال على الأمانة العامة بعد المشاورات النهائية اللازمة، ولكن هذا لا يمنع أن هناك قوانين أخرى تم الاشتغال عليها، وفي مقدمتها والي وزارة المالية مشكورة اشتغلت معنا في هذا الإطار هو إخراج المرسوم المتعلق بالصفقات وإشراك التعاونيات واتحادات التعاونيات وإشراك المقاول الذاتي في الصفقات العمومية وفي الطلبات.

هذا نعتبره إنجاز مهم ومهم جدا وانتظرته التعاونيات لعقود ولسنوات في سبيل أن يكون عندها واحد المنفذ أنها كذلك تشارك في الطلبات وتشارك في الصفقات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة على الجواب ديالكم، بداية ننوه على

باش يكون كضاهي الدول المتقدمة.

هاذ الصناعة التقليدية واش ما فرضوش أن يد الصانع المغربي، الصانع التقليدي تدخل في المعمار المغربي، الله يرحمك يا الحسن الثاني اللي فرض واحد النموذج ديال المعمار داخل البنايات المغربية، واحد التقويسة، واحد الزخرفة، واحد الهمة مغربية، يد الصانع المغربي خاصها تبان في هاذ على الأقل في المؤسسات العمومية، راه احنا ما غنفرضوشاي على الخواص يديرو لنا، احنا بغينا نعرفو غير داخل المؤسسات العمومية اللي عندنا عليها احنايا واحد اليد تكون كتحفيز وكنشجيع للصانع التقليدي باش نبوؤوه، وخاصنا نلقبو مجموعين على أماكن البيع، هاذ الشي كلو ما تبخسوش العمل ديالكم السيدة الوزيرة، احنا نشجعو ولكن دارنا الله نعطيو نقط اللي يمكن لنا نلتفو حولها جميع ونحسنوها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد رئيس الفريق على هاذ الدعم لقطاع الصناعة التقليدية وعلى هاذ التشجيع له.

هو الصناعة التقليدية كما قلتو عندها جانبين، جانب هوياتي مرتبط بالثقافة والحضارة المغربية والمعمار المغربي، وجانب آخر اقتصادي لأنها تتشكل مصدر عيش ومصدر تشغيل فئة عريضة للمواطنين والمواطنات.

اليوم تكلمتو السيد الرئيس، على مجموعة من القضايا من بينها قضية الغرف، هو غرف الصناعة التقليدية مؤسسات عمومية طبق القانون مستقلة، طبعا القانون اللي تأسست عليه هو قابل للتطوير وقابل يعني لمزيد من أننا نطوروه جميع، لماذا؟ لأن هاذ المؤسسات عندها واحد الدور ديال الوساطة مع الصناع، وطبعا أي مؤسسة تتقوم بالدور ديال الوساطة تحتاج في أي وقت من الأوقات مزيد من التطوير ديال الأداء ديالها والتشريع المرتبط بها.

بالنسبة للصانع باش تقولو بأنه ما كايئش دعم، أنا تنظن بأن الصناعة التقليدية قطاع الصناعة التقليدية كنقومو بواحد المجهود كبير، لأنه يكفي أن تعلموا السادة المستشارين أن المعارض التي تنظم هي مدعمة، مثلا معرض مراكش، اللي شارك فيه 1400 عارض وعارضة، فيعني من مختلف ربوع المملكة دعم مباشر لأن الصانع، الصانع أشنو مطلوب منو؟ الصانع مطلوب تيجي هو فقط، وإلا فالوزارة تنتكفو بالنقل، بالإقامة، بنقل البضائع، بكل شيء والريح يفتي للصانع، اللي رجها راها ديالتو، ويعني المصاريف على الوزارة.

هذا طبعا هذا واحد الخيار دارتو الدولة المغربية والحكومة المغربية نظرا

الاجتماعي والتضامني في بلادنا، لأنه المغرب اليوم يملك ثروة حقيقية على مستوى المنتجات المحلية.

احنا من البلدان التي تملك ثروة حقيقية على مستوى المنتجات المحلية والطبيعية، وهذه المنتجات هي كتنشكل خام رأسمال حقيقي اللي يمكن لنا الاستثمار ديالها في إطار الاقتصاد التضامني تعطي يعني إضافة نوعية، تكون إضافة نوعية، وتكون كذلك فرصة للتشغيل وفرصة لإطلاق مقاولات جديدة في مبادرات جديدة، في مجالات جديدة اللي تساهم في تقليص الفقر في مجموعة من المناطق البعيدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه مشاكل الصناع التقليديين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيدة الوزيرة، بخصوص قطاع الصناعة التقليدية لا يسع المرء المتبصر إلا أن ينوه بالمجهودات التي تبذلها وزارتم في إنعاش الصناعة التقليدية وتبوءها المكانة التي يجب أن تكون بها، سيما وهي تاريخ وآثار يجب أن تركز عليه كثيرا، لإبراز يد الصانع المغربي.

السيدة الوزيرة، اتصلت بي كرئيس فريق، وبالطاح مجموعة من الصناع يشتكون تداير نلتمس تدخلكم لبت فيها وللبحث عن الحلول الناجعة لها، كتركيبة التشكيكية ديال الغرفة، الغرفة راه وولات دابا تابعة للجهوية، القانون 18.09 إلى كنت كندكر، إذن نواب الرئيس خاص إعادة فيهم النظر، ما ييقاش الاحتكار كلو عند الرئيس، والتشكيكية ديال المكاتب تبتقي غير عشوائية.

ثانيا، المعارض، المعارض تتم في المدن، وكنعرفو أن المغرب ديالنا أن الصناع التقليديين كلهم كيجيو من على برا، كيجيو من الأقاليم، كيجيو من القرى، هذاك مول الفخار كل معرض كيدير واحد المجموعة ديال الخسائر غير فهز حط، راه كتكون واحد هذا.

الوزارة ما كدعمهموش، ما كايئش شي دعم لذيك المعارض اللي ما كيستفدوش منها والو، هاذيك المعارض ديال الخارج راه مازال واحد الحيف السيدة الوزيرة، وكنلتمسو منك دير اليد ديالك الصارمة باش تكون واحد النوع ديال النزاهة، راه "غير باك صاحبي" اللي كيخرج يعرض السلعة تتاعو، وهذا ما خصوش يفتي في واحد المغرب اللي كلنا كنعطمحو

نبغي نقول بأنه تبذل مجهود كبير في إطار دعم المواد الأولية، اليوم احنا تدرسو مع مجموعة من القطاعات الحكومية موضوع المواد الأولية مع المياه والغابات، مع المدوية السامية للمياه والغابات فتحنا النقاش فموضوع العرعار مواد أولية كمادة أولية لتوفيرها للصانع، مع وزارة التجهيز فتحنا نقاش حول فتح يعني الاستثمار في مجال ديال الطين، لأن معالجة الطين لحد الساعة مازال الصانع خاصو اللي غادي يستعمل طين مادة متقدمة يستوردها، فيمكننا في المغرب طبقا للدراسة اللي عملنا أنه تفتح محطات لمعالجة الطين، وبالتالي يكون عندنا فخار نصنعو فخار بالجودة المطلوبة من الطين المغربي المحلي.

هذا تنظن أنه دعم كبير للصانع، وغيرها من المشاريع اللي تفتحت مع مؤسسات عمومية أو مع وزارات في سبيل، في إطار واحد الرؤية التقائية، كلشي هاذ الشي تخدم الصانع التقليدي والصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

شكرا لمساهمتم جميعا، ورفعت الجلسة.

للاعتبار والأهمية اللي كونها واللي تولت عبر عقود للصناعة التقليدية. بالنسبة للأسابيع في الخارج خاصنا نفهمو، بالنسبة للمشاركة في الخارج كمين معارض تجارية، معارض مهنية راه ما كينش نوع واحد، وكين أسابيع وطنية مرتبطة بالمغرب بالتعريف بالمغرب.

بالنسبة للمعارض التجارية والمهنية راه تبتعلن عليها رسميا في الموقع ديال دار الصانع والناس كتنشارك والوزارة كتتكلف عبر دار صانع بواحد 80% و20% تبتكلف بها الصانع العارض، وفي كثير من الأحيان كين الصانع اللي تتجهيم هذيك المبلغ كبير، وهاذ الشي راه تيعرفوه السادة المستشارين اللي عندهم معلومات، يعني ما تنكلموش على نوع واحد من المعارض.

وبالنسبة للأسابيع الوطنية اللي تنظم في الخارج هاذي تنظم في إطار يعني الصفقات، وفي إطار معايير اللي كثير من الدول كيكون عندك واحد الطلب، واحد الصانع راه تدير دبلوماسية ملي تيمشي يمثل أسبوع يعني ديال المغرب على برا راه تيولي دبلوماسي، تيولي دبلوماسي تيجيو عندو ناس مسؤولين تيسألو على ذاك البضاعة تيخصو يتكلم عليها.